تاريخ عمال الزراعة والتراحيل

في مصر والعالم
منذ عهد السخرة
حتى سنة ١٩٦٩

الفصل الثانى

نشأة عمال التراحيل في مصر

◆◆◆

obeikan.com

obeikan.com

العمل المأجور بالزراعة ..

يؤكد التاريخ المصرى قديمه وحديثه على السواء، أن الفلاح المصرى قد حافظ على أرضنا الخضراء كحبات عيونه ضد أخطار الصحارى التى تحوطها من كل جانب، وفى خلال عملية الحفاظ على الأرض قد باشر بكفاءة عبقرية العديد من خبراته وتجاربه التى أوصلته إلى زراعة ، واستنبات المحصولات التى ساعدته على الاستقرار والرخاء..

وقد أوضحت هذه التجارب أن الفلاح المصرى كان مُصلحاً اجتماعياً وتعاونياً وأنه كذلك مهندساً بارعاً فى تنظيم الرى والصرف التى تمت بكل فخر واعتزاز بطريقة تقدمية وتعاونية لدرجة أنها كانت تعتبر أول تجربة هندسية ذات طابع جماعى واشتراكي فى العصور القديمة.. حيث قد تم حفر الترع والمصارف والمراوى والمسالك المائية بشكل جماعى ومشترك.. وحيث تم الاستفادة منها بشكل جماعى ومشترك. ولهذا يقول الميثاق الوطنى، أن كفاءة الفلاح المصرى على امتداد تاريخ طويل عميق بالخبرات المكتسبة من التجربة قد وصلت فى قدرتها على استغلال الأرض إلى حد متقدم، يضاف إلى ذلك أنه منذ عصور بعيدة فى التاريخ توصلت الزراعة المصرية إلى حلول اشتراكية صحيحة لأعقد مشاكلها ، وفى مقدمتها الرى والصرف.. والفلاح المصرى كذلك لم تتوقف شطارته ومهارته على الأرض وفلاحتها بل امتدت إلى الأعمال الإنشائية التى كان صانعاً ماهراً بها، تشهد على ذلك أعمال حفر القنوات ، والمسالك المائية ، وبناء السدود اللازمة للرى والصرف

وفقاً لنظرية الأوانى المستطرقة التى عرفها فى سياق تجاربه العديدة وتشهد بذلك أيضاً بناية الأهرامات ، والمعابد التى تمت كلها بواسطته.. ولذلك فإن الفلاح المصرى قد مارس بكفاءة وذكاء مهنة الفلاحة وصناعة الحفر والردم والإنشاءات معاً وذلك منذ بداية الحضارة المصرية القديمة..

ورغم ذلك فقد ظل الفلاح المصرى بعيداً عن ملكية الأرض بالمعنى العلمى الحديث.. حيث كانت الأرض كلها مملوكة ملكية خالصة للملوك والمعابد الفرعونية والحكومات في عهد الغزاة الذين كانوا يعطون الفلاح حيازة صغيرة من الأرض لزراعتها مقابل الحصول على جزء من ريعها ومقابل عمله وفلاحته لأرضهم.. وبعد الفتح العثمانى لمصر قام السلطان سليم الأول بنزع ملكية الأمراء المماليك ووزعها على أتباعه من الجنود الغزاة الذين أقاموا فى مصر، وبعض الأمراء المماليك من أنصاره. وهذا يبين أن هذا السلطان الذكى كان مدركاً لعلاقة الاقتصاد بالسياسة، هذه العلاقة التى دعمت نظام حكمه ، ودفعته إلى الأمام . ولذلك فقد اتخذ موقفاً مماثلاً فى مجال الحرف والصناعات المصرية حيث قبض على غالبية صناع الحرف وقام بترحيلهم إلى تركيا رغماً عنهم قاصداً بذلك تطوير الصناعات العثمانية التركية على حساب الصناعات المصرية..

ونتيجة للتوزيع العثمانى للأرض الزراعية المصرية تواجدت طبقة من الإقطاعيين المتمصرين لا تشبه طبقة الإقطاع التقليدى فى أوربا لعدم وجود القنانة والإقطاعيات المغلقة باعتبارهما من أهم سمات الإقطاع التقليدى، حيث كان الفلاح المصرى يحتفظ بقسط من حرياته المدنية ، وخاصةً حرياته الشخصية فى التنقل والإقامة ، وحريته العائلية فى الزواج والطلاق، هذا بخلاف الفلاح الروسى الذى كان يعيش حياة القنانة الكاملة فاقداً بذلك جميع حرياته المدنية حتى صدور

نظام إلغاء القنانة فى روسيا عام ١٨٦١..

وهذا القسط من الحريات المدنية التى كان يتمتع بها الأجير الفلاحى فى مصر قد جعل علاقات العمل الاجتماعية السائدة، أكثر رقياً وتطوراً من العلاقات الإقطاعية الخالصة التى ترفض وتعادى الحريات المدنية الثلاث، أى الحرية الشخصية فى الإقامة والتنقل والحرية العائلية فى الزواج والطلاق والإنجاب ورعاية الأسرة والأطفال، وحرية العمل من حيث رفضه أو قبوله.. ومن خلال علاقات العمل المتطورة هذه نشأ العمل المأجور فى الزراعة المصرية، حيث كانت الإقطاعيات والوسايا تعتمد فى زراعة الأرض وفلاحتها على عمل الأجراء الفلاحين الذين كانوا يتقاضون أجورهم على شكل أجور عينية من حبوب وبقول وخلافه أو على شكل قطعة من الأرض لزراعتها لأنفسهم.. وكان هذا العمل المأجور عند نشأته ممتزجاً إلى حدٍ ما بالعمل الإكراهى أى بالسُخرة وذلك بسبب غياب أحد عناصر الحريات المدنية المتمثل فى حرية العمل، ولهذا فقد كانت القوة الاجتماعية المنتجة فى مصر تتمثل فى أنصاف العمال، وأشباههم من الأجراء الريفيين الذين كانوا يعيشون فى ظل علاقات نصف إقطاعية، ونصف رأسمالية، بحيث لم يصبحوا عمالاً خُلص بالمعنى العلمى الحديث، وبحيث لم يكونوا أقناناً وعبيداً للأرض، وذلك بسبب العوامل الآتية..

١- أن الإقطاع المصرى سواء كان إقطاعاً تركياً، أو مملوكياً، كان يسيطر عليه بعمق إحساس قوى بأنه غريب ودخيل على الحياة المصرية لدرجة أن هذا الإحساس جعله إقطاعاً ضعيفاً ومهزوزاً لا يمكنه مباشرة العلاقات الإقطاعية التقليدية..

٢- لم تترسخ العائلة الإقطاعية فى الريف المصرى، ولم تتوسع عددياً فى قراه

وكفوره وبالتالى لم تكن قوية السطوة ، والنفوذ لكى تحافظ على علاقات القنانة..

٣- كان غالبية الإقطاعيين فى مصر يقيمون فى المدن والبنادر بعيداً عن وساياهم وعزبهم تاركين أمرها للخولة والنظار، ومن ثم كانت قبضتهم ضعيفة على الأرض والفلاح..

٤- حياة القلق النفسى والاجتماعى كانت تغطى تماماً كل حياة الشخصيات الإقطاعية من عثمانية ، ومملوكية إلى حد عدم انشغالهم كثيرًا بالأرض والفلاح نتيجة إنشغالهم فقط بالمؤامرات والحرب فيما بينهم، هذه الحرب التى لم تتوقف إلا بعد مذبحة القلعة المشهورة التى دبرها محمد على ضد الأمراء المماليك باعتبارها عملية جراحية « للمصران الأعور» الذي كان موجوداً في المجتمع المصري مُمثلاً في المماليك وأجنادهم..

٥- تواجد ضمانات الحرية الشخصية التى تنص عليها تعاليم الدين الإسلامى وبالذات الحرية العائلية المقدسة، هذه الضمانات التى كان يحافظ عليها علماء الأزهر وفقهائه تدعيماً وتأييداً للشعب المصرى فى نيل حرياته المدنية والشخصية، وذلك بعكس موقف الكنيسة ورجال الدين فى أوربا عموماً يؤيد ذلك قول لينين فى حديثه عن النضال الطبقى فى الريف.. وكان الذعر يدب فى نفوسهم من جراء العقوبات وإطلاق الرصاص، وكانوا - أى الفلاحين - لا يصدقون الكهنة الذين يبذلون قصارى جهدهم لتباين أن الكتاب المقدس يؤيد القنانة وأن الله جعل فيها أمراً مشروعاً. وهكذا على وجه الضبط كان يتكلم المطران « فيلاريت » مطران روسيا فى ذلك العهد..

والعوامل السابقة فى جملتها قد ساهمت بشكل أساسى فى عدم تواجد القنانة، وبالتالى عملت على ظهور العمل المأجور فى المجال الزراعى حتى قد أصبح أداة من

أدوات التعامل، حيث كان يقدم كبديل عن الإيجار النقدى والعينى للأرض، وحيث كان يقدم كبديل للالتزامات المالية للحكومة، بمعنى أن الضرائب كانت تدفع بواسطته. ولهذا كان ولاة الأمور من الحاكم إلى شيخ البلد يستخدمون الفلاحين فى مزارعهم وأعمالهم فى بعض الأحيان مقابل ما عليهم من ضرائب. وكان ذلك يتم على أساس السُخرة والإكراه فى أغلب الأحوال، كما يتم ذلك وللأسف حتى الآن فى تنفيذ الغرامات المالية التى تصدرها المحاكم ضد المواطنين من عمال وفلاحين .. عندما لا يقدرون على تسديد مبالغ هذه الغرامات وذلك عملاً بالقانون المدني الذى قد استورده لنا نوبار باشا من فرنسا فى عهد نابليون الصغير على حد تعبير الشاعر الفرنسى. فيكتور هوجو...

نشأة أشغال التراحيل ..

يقول الجبرتى فى حوادث شهر شوال سنة ١٢٢٤ هـ (أغسطس سنة ١٨١٩) سافر الباشا محمد علي إلى جهة الإسكندرية بسبب ترعة الأشرفية - المحمودية حالياً - وأمر حكام الجهات بالأرياف بجمع الفلاحين ، فأخذوا فى جمعهم وربطهم قطارات بالحبال، ومات الكثير منهم من البرد والتعب ، وكل من سقط أهالوا عليه من تراب الحفر ولو فيه الروح.. وكان هذا العمل ذو الطابع الإكراهى بمثابة النشأة الأولى لأشغال التراحيل البعيدة عن الجيرة فى مصر، هذه الأشغال التى استمر تواجدها واتسع مجالها فى أيام محمد على الذى انشأ شبكة واسعة لقنوات الرى والصرف وأقام القناطر الخيرية التى امتصت الآلاف من الأجراء الفلاحين فى عملية بنائها، ولقد مات أغلبهم عندما انتشر فى صفوفهم مرض الطاعون عام ١٨٣٥ حتى توقفت عملية البناء، نتيجة لهرب العمال الناجين من الموت إلى قراهم خوفاً من الإصابة بالطاعون، كما فر من قبلهم لينان بك مدير الأشغال هارباً إلى الاقصر خوفاً على حياته، وقد سبقه إليها الوالى محمد على وأفراد عائلته..

ولا جدال فى أن هذه الإنشاءات قد ساعدت فى تحويل مساحات كبيرة من الأراضي من أرض حياض تزرع مرةً واحدةً فى العام إلى أرض مستديمة الرى وبالتالى تكون صالحة للزراعة عدة مرات فى العام، وذلك لكى تتناسب مع احتياجات زراعة القطن الجديدة التى استحدثها محمد على بهدف تحسين اقتصاد البلاد..

كما أنشأ هذا الوالى أيضاً .. عدداً من الطرق والزرعيات البرية (الطرق) لأول مرة فى مصر التى لم تعرف النقل على العجلات منذ عهد الفراعنة لعدم وجود المسالك البرية .. غير المدقات التى كان يعرفها الحمَّارة والتى كانت معرضة باستمرار لسطو اللصوص ومشايخ المنصر، وقد انشأ الوالى هذه الطرق البرية لتحقيق أمرين هامين، أولهما تأكيد السلطة المركزية للدولة ، والعمل على استقرار الأمن فى أنحاء البلاد، وثانيها تنشيط مركز التجارة والصناعة فى مصر كلها..

وحتى الأرض الزراعية فقد حولها إلى مجال لأشغال عمال التراحيل من خلال توزيعها بشكل يعمل على تدعيم حكمه ونظامه السياسى، حيث قام بتوزيعها على النحو التالى..

١. أراضي الأبعديات التى كانت مملوكة لمحمد على وأسرته ، وكبار رجال جيشه ، وكانت تقدر مساحتها بمأتى ألف فدان..

٢. أراضي الوسايا التى كانت مملوكة للملتزمين السابقين وكانت مساحتها تقدر بمائة ألف فدان..

٣. أراضي المشايخ - باسم مسموح المشايخ والمصاطب - وكانت مساحتها ١٢٤ ألف فدان..

٤. أراضي الرزقة التى منحها الوالى للمعلمين والمهندسين والخبراء الزراعيين والعسكريين وكانت مساحتها ستة آلاف فدان..

٥. أراضي الأثر التى تبقت وتم توزيعها على الفلاحين..

٦. أراضي العُربان التى أعطاها الوالى محمد على للبدو..

وقد تمت هذه الأعمال الإنشائية والزراعية طفرةً واحدة بدون حساب مدروس لعدد السكان العاملين فى مصر فى هذه الأيام، حيث كان عدد السكان جميعاً فى سنة

١٨٢١ مليونين و٥٢٦ ألف نسمة .. امتصت منهم الصناعات الحديثة التى أقامها محمد على قرابة أربعين ألف عامل، وامتصت الجندية منهم الآلاف المؤلفة لأول مرة فى تاريخ الشعب المصرى الذى لم يعرف الجندية ، وحرفة الحرب منذ عهد الفراعنة، وبسبب ذلك تعرضت المشاريع الجديدة إلى أزمة حادة فى تغذيتها بحاجاتها من الأيدى العاملة..

ولكن الوالى محمد على باعتباره حاكماً مستبداً وعظيماً معاً قد واجه هذه الأزمة باللجوء إلى السُخرة المكشوفة قاضياً بذلك على الحريات المدنية والشخصية للأجير الفلاح من أجل تغطية زحمة المشاريع الجديدة، التى كانت تعتبر مؤسسات لأشغال التراحيل، بكامل احتياجاتها من قوة العمل البشرى فى الريف التى كان حجمها لا يتناسب أبداً للقيام بالأشغال المطلوبة، التى كانت قاسية وصعبة من حيث بعدها عن جيرة الأجراء الزراعيين، ومن حيث صفة دوامها الموسمى كأشغال تطهيرات الترع والمصارف وإقامة السدة الترابية كل سنة كسد دكرنس ورشيد، وكذلك زراعة القطن وعزقه وجنيه..

ولا شك أن أشغال التراحيل الجديدة ذات الطابع الإكراهى ، كانت بمثابة كارثة تهدد الحياة الرتيبة المستقرة للفلاح المصرى ، الذى قضى حياته كلها عاملاً فى أشغال وفلاحة الجيرة.. ولهذا كان لا يرحب أبداً بأشغال التراحيل التى تبعده عن قريته التى يتشبث بأرضها بحكم العادة الموروثة ، وبحكم التأثير النفسى العميق لدرجة أن الكثير من الفلاحين المجندين قد أصابهم مرض الحنين إلى أوطانهم وإلى قراهم هذا المرض المعروف بمرض النطالجيا (مرض الحنين إلى الوطن).. وهذا يبين أن عادة الاستقرار المكانى تلازم بشدة كل الشعوب التى تعيش في أعالي الجبال أو على الأنهار أو على موارد المياه الثابتة، كما هو الحال فى مصر..

زواج بالعافية...

لقد أصبح الريف المصرى فى عهد محمد على محاصراً بالسُخرة نتيجة زحمة الأشغال الإكراهية.. ولهذا فقد قاوم الفلاحون هذه السُخرة بالهرب أفراداً وعائلات، حيث قد هرب الآلاف من الفلاحين من قراهم إلى العواصم والبنادر، وحيث هرب الكثير من العائلات الريفية من قراها إلى قرى بعيدة نائية أو إلى العزب والكفور والنجوع البعيدة خوفاً من تصيد أفرادها فى أشغال السُخرة، وبالذات العائلات المتشاحنة مع عمد البلاد ومشايخها الذين كانوا يملكون السلطة والنفوذ ولديهم فرصة التسلط الأعمى على خصومهم عن طريق شدهم فى أشغال السُخرة.. وقد ترتب على ذلك تمزيق بعض العائلات الفلاحية وتشتيتها فى عددٍ من قرى المحافظات المختلفة.. ولكن الوالى محمد على واجه حالات الهرب هذه بعدد من الأوامر والفرمانات التعسفية التى صادرت الحريات المدنية والشخصية للأجير الفلاحى مصادرة تامة وذلك مثل..

١- الأمر بسفر العُمد ومشايخ البلاد إلى القاهرة والإسكندرية مرة كل عام للبحث عن الهاربين من الريف والقبض عليهم..

٢- الأمر المنشور بالوقائع المصرية رقم ٢٩ سنة ١٨٢٩ والذى يقول بالحرف - إذا كان الهارب من الفلاحين يؤدب - أى يجلد - ولا يقبل فى أى بلد إلا بتذكرة، وفى تواجده بدون تذكرة يلحق بالجهادية..

٣- الفرمان الذى ينص - إذا تحقق : أن واحداً من الناس لم يرسل من عنده من الفلاحين فى ظرف شهر، ويقبل من يأتى منهم من الآن فصاعداً، فمن بعد التحقيق يجازى بصلبه وإعدامه..

ورغم هذا الإرهاب الذى عم الريف المصرى فقد استمرت مقاومة السُخرة

بالهرب المتزايد إلى حد تهديد تغذية المشاريع الجديدة بالأيدى العاملة، مما دفع الوالى محمد علي إلى اللجوء لحل هذه المشكلة بعقلية الحاكم الفرد المستبد عن طريق حل بيولوجى وتعسفى يشبه الحلول التى لجأ إليها لإكثار الثروة الحيوانية سواءً بسواء.. حيث أصدر هذا الوالى أمراً إلى عمد البلاد ، ومشايخها بإجبار الشبان الريفيين على الزواج، والذين لا يقدرون على دفع الصداق يقدم إليهم الصداق (المهر) المناسب.. وبناء على هذا الأمر غير الإنسانى وغير الأخلاقى لجأ حكام القرى إلى العدة (الفلكة) والكرباج لإتمام عمليات الزواج الاجبارى والشاذ لمنافاته للمثل والأديان والحرية العائلية...

الضرورة الزراعية..

كان منتظراً بعد موت محمد على أن تختفى زحمة المشاريع الإنشائية والزراعية، وبالتالى تتوقف عمليات التراحيل الإكراهية ولكن هذا لم يتم لأسباب ثلاثة - أولها - تواجد المصالح الأجنبية وبالذات الإنجليزية والفرنسية، هذه المصالح التى كانت ترى فى السُخرة أسلوباً اقتصادياً مناسباً لتنفيذ مشاريعها الإنشائية والاستعمارية فى مصر - وثانيها - الاهتمام الشديد بزراعة القطن فى مصر بعد الارتفاع الجنونى لأسعاره فى السوق العالمية نتيجة الحرب الأهلية الأمريكية التى عطلت مزارع القطن الواسعة فى الولايات الجنوبية - وثالثها - نمو الرأسمالية الزراعية التى كانت تستهدف زراعة حديثة مكثفة، ولهذا فقد ظهر على التو شعار الضرورة الزراعية لضمان إمداد مجالات العمل بالريف بالأيدى العاملة عن طريق السُخرة..

ووفقاً لشعار الضرورة الزراعية فقد تم تسخير العديد من الفلاحين فى حفر ترعة الخطاطبة وترعة الإبراهيمية الذى اشتغل بها ١٠٠ ألف عامل لمدة ستة سنوات، وكذلك تطهير ترعة المحمودية بواسطة ١١٥ ألف عامل لاقوا معاملة

أفضل حيث أمرت الحكومة المديريات التى تمر بها الترعة بإعداد المأكل والمشرب اللازمين لهؤلاء العمال.

ولهذا فقد انتهت هذه العملية بسلام دون موت الكثير من العمال.. ويبدو أن السبب فى وجود هذه المعاملة الحسنة بعض الشئ هو محاولة تخفيف حدة السخط الشعبى على أشغال السُخرة التى مات أثنائها الكثير من الفلاحين، وكذلك الخوف على القوى البشرية العاملة ، والمنتجة فى الريف، هذه القوى التى أسرفت الحكومة فى استهلاكها بشكل جنونى فى حفر ، وتطهير ١١٢ ترعة طولها ٨٤٠٠ ميلاً هذا بخلاف إنشاء القلعة السعيدية ، وإنشاء عشرات الطرق البرية والجديدة ، وحفر قناة السويس، وكانت تمتص هذه المشروعات سنوياً ٣٠٠ ألف عامل عن طريق السُخرة..

مصالح الامبراطورية البريطانية..

خدمةً لمصالح الامبراطورية البريطانية وتسهيلاً لحركة مواصلاتها إلى الهند عبر مصر فقد تم إنشاء خطين حديديين : الأول خط مصر الإسكندرية ، والثانى خط مصر السويس وقد أُنشأ فى عهد عباس باشا الأول الذى كان صديقاً وفياً للإنجليز، وقد بدت صداقته فى السماح بإنشاء هذين الخطين ثم فى طريقة إنشائها، حيث تم لأول مرة تسخير الفلاحين المصريين خدمةً للمصالح الاستعمارية والأجنبية ففى خط مصر إسكندرية الذى استمر العمل فى إنشائه لمدة ثلاث سنوات قد اشتغل فيه ٢٤ ألف عامل، وفى خط مصر السويس الذى استمر إنشاؤه مدة أطول قد اشتغل فيه باستمرار عشرة آلاف عامل كلهم عملوا بطريق السُخرة.. ولم يكتف الوالى عباس باشا بهذا .. بل كان أكرم بكثير من كل هذا - وطبعاً على حساب الشعب المصرى وحده - حيث خصص سلاحاً من أسلحة الجيش المصرى وسماه بسلاح

الدريسة، وذلك للعمل الدائم ، والمستمر فى إنشاء الخطين المذكورين. ومن هنا جاءت تسمية عمال صيانة ، وإصلاح قضبان السكك الحديدية بعمال الدريسة، وعساكر الدريسة..

السُخرة المقننة..

بقتل الوالى عباس باشا بقصره فى مدينة بنها فقد الإنجليز صديقاً حميماً لمصالحهم فى مصر، وفى الوقت نفسه حصل منافسوهم الفرنسيين على خير صديق لمصالحهم، هو والى مصر الجديد سعيد باشا الذى قد تعلم وتتلمذ فى فرنسا، ومن ثم استطاع الفرنسيون الحصول على امتياز حفر قناة السويس، ولكنهم أرادوا أن يتمايزوا عن الإنجليز بإضفاء الشرعية والقانونية على كل تصرفاتهم فى مصر ، وذلك باعتبار أن فرنسا لا تصدر الحرائر والعطور فقط بل تصدر أيضاً التشريعات والقوانين كدليل على حضارة الرأسمالية الفرنسية فى عهد نابليون الصغير..

ولذلك وردت لنا فرنسا فوراً عند بدء حفر قناة السويس عينة من تشريعاتها المعبرة عن حضارتها البربرية ممثلة فى لائحة استخدام العمال المصريين فى أشغال قناة السويس المحررة فى ٢٠ يونيو سنة ١٨٥٦ التى كانت بمثابة تقنين للسخرة فى حفر القناة طبقاً للامتياز الذى منحه والى مصر لفرديناند دى لسبس الفرنسى والرئيس المؤسس لشركة قناة السويس..

ومع أن هذه اللائحة كانت تبدو من حيث الشكل والمضمون كدليل على تحقيق علاقات عمل جديدة ، ومتقدمة عن العلاقات السائدة فى هذه الفترة.. حيث أنها قد صيغت بطريقة توحى بأن الفلاحين ، والعمال الخاضعين لها سوف يلقون قدراً من الرعاية والخدمات والأجور المناسبة.. وحتى أن الوالى سعيد باشا كان مزهواً بها عندما قال بمناسبة إصدارها - أنها من أجل ضمان حسن معاملة العمال المصريين

الذين يستخدمون هناك - ولكن الحقائق التاريخية أكدت أن هذه اللائحة التى هى أقدم وثيقة عمالية فى مصر كانت لائحة مظهرية القصد منها تغليف السُخرة بالشرعية والقانونية، وهذه نصوصها كاملة:

نحن محمد سعيد باشا والى مصر.. رغبةً منا فى ضمان تنفيذ الأعمال الخاصة بقناة السويس البحرية ، ولضمان حسن معاملة العمال المصريين الذين يستخدمون هناك، وفى نفس الوقت لمراعاة مصالح المزارعين والملاك والمقاولين الوطنيين نقرر بموافقة المسيو فرديناند دى لسبس بصفته رئيساً مؤسساً للشركة العالمية لتلك القناة ما يأتى:

المادة الأولى.. تقدم الحكومة المصرية العمال الذين سيعملون فى أعمال الشركة تبعاً لطلبات كبير مهندسي الشركة وطبقاً لاحتياجات العمل..

المادة الثانية.. تقرر أجور العمال بمثل متوسط الأجور التى تدفع فى أعمال الغير أى بمبلغ يتراوح بين قرشين ونصف قرش ، وبين ثلاثة قروش فى اليوم بخلاف الجراية التى تصرف له من قبل الشركة ويقدر ثمنها بقرش صاغ واحد والعمال الذين يقل عمر الواحد منهم عن إثنى عشر سنة .. تكون أجورهم قرشاً واحداً للفرد ولكن تصرف لكل منهم جراية كاملة، وتصرف أجور العمال نقداً فى نهاية كل أسبوع، ومع ذلك فالشركة لا تصرف خلال الشهر الأول إلا نصف الأجر حتى يتجمع لكل عامل مبلغ احتياطى قدره خمسة عشر يوماً، ويبقى هذا الاحتياطى بخزانة الشركة كضمان لعدم ترك العمل، وبعد ذلك تصرف الأجور كاملة للعمال، وعلى الشركة أن تقدم للعمال المياه الصالحة للشرب بكميات وافرة لكافة استعمالاتهم..

المادة الثالثة.. لا تزيد المقطوعية المفروضة على العامل فى الحفر عن المقطوعية المحدد له بمصلحة الطرق والكبارى فى مصر والتى سبق تطبيقها فى تنفيذ

مشروعات الرى الكبرى فى السنوات الأخيرة..

المادة الرابعة.. أعمال البوليس فى ساحات الحفر يقوم بها ضباط الحكومة ورجالها تحت أوامر ، وطبقاً لتعليمات رؤساء المهندسين بالشركة وطبقاً للائحة خاصة تعرض علينا لاعتمادها..

المادة الخامسة.. كل عامل لا يقوم بإنجاز نصيبه يخصم جزءاً من أجره على ألا يتجاوز الخصم ثلثى أجره اليومى، ويكون الخصم مناسباً للجزء الناقص من عمله، كل عامل يهرب .. يفقد لهذا السبب وحده أجر الخمسة عشر يوماً - المحفوظة له لدى الشركة - وتدفع المبالغ المتجمدة لدى الشركة بهذا السبب لحساب المستشفى الذى سنتكلم عنه فى المادة التالية. كل عامل يخل بالنظام فى ساحة الحفر يخصم منه كذلك أجر الخمسة عشر يوماً كما يجوز فضلاً عن ذلك الحكم عليه بغرامة تضاف لحساب المستشفى أيضاً..

المادة السادسة.. تلتزم الشركة بإسكان العمال سواءً تحت الخيام ، أو فى عنابر أو فى بيوت ملائمة، ويجب عليها إنشاء مستشفى ، ومراكز إسعاف للعمال وتزود بالموظفين والأدوات اللازمة لعلاج المرضى على حساب الشركة..

المادة السابعة.. مصاريف انتقال العمال ، وعائلاتهم من مكان سفرهم حتى وصولهم إلى ساحات العمل تكون على حساب الشركة، ويدفع لكل عامل مريض سواء كان بالمستشفى أو فى مركز الإسعاف أجراً قدره قرش ونصف القرش طوال المدة التى يكون فيها غير قادر على العمل، وذلك فضلاً عن العناية الطبية التى تتطلبها حالته..

المادة الثامنة.. الصناع الفنيون مثل البنائين ، والنجارين ، ونحاتى الأحجار والحدادين ومن إليهم تُحدد أجورهم على أساس الأجر الذى تدفعه إليهم الحكومة

عادةً فى مثل هذه الأعمال فى أشغالها وذلك خلاف الجراية أو ثمنها..

المادة التاسعة.. إذا اسُتخدم العسكريون الذين فى الخدمة فى تنفيذ الأعمال تدفع لهم الشركة مكافأة ممتازة .. مرتباً عادياً مضافاً إليه بدل إقامة مساو لأجر العمال المدنيين..

المادة العاشرة.. على الحكومة أن تقدم للشركة بسعر التكلفة جميع المقاطف اللازمة لنقل الأتربة ، والأدوات ، وكذا البارود اللازم لعمل الألغام لاستغلال المحاجر ، ويشترط أن يقدم الطلب قبل الموعد بثلاثة أشهر على الاقل..

المادة الحادية عشر.. يقوم المهندسان « لينان بك » ، و« موجل بك » اللذان نضعهما تحت تصرف الشركة لإدارة وتنفيذ الأعمال بالمراقبة العليا ، ويتفقان مع مدير الشركة المنتدب لتذليل الصعوبات التى قد تظهر أثناء تنفيذ ما جاء بهذا المرسوم..

صدر بالإسكندرية بتاريخ ١٧ من ذى القعدة ١٢٧٢ - ٢٠ من يوليو عام ١٨٥٦ - ختم الوالى محمد سعيد - السكرتير المكلف بالمحافظة على الأوامر الصادرة من سمو الوالى.. إمضاء.. كوينج..

ولا خلاف على أن هذه اللائحة ، وما تضمنته من نصوص تؤكد مدى دهاء وشره الرأسمالية الفرنسية فى عهد نابليون الصغير، هذه الرأسمالية التى كانت ظامئة جداً إلى مزيد من الاستغلال والاستعمار بعد ما ألقت جانباً برايات الحرية والإخاء والمساواة - وبعدما ذبحت الآلاف من عمال باريس الشجعان فى ثورة عام ١٨٤٨ حيث هرولت بعدها بجنون عبر هذه المجازر الدموية لتحقيق أطماعها الاستغلالية داخل فرنسا وخارجها.. ومن هذه الأطماع التى تحققت داخل فرنسا مزيد من استغلال العمال والقضاء على حرياتهم، وكذلك الفلاحين، فلم تعد قطعة أرض

الواحد منهم سوى ذريعة للرأسمالى أن يجنى من الأرض ربحاً وفائدة وريعاً، وأن يترك لمالك الأرض نفسه أمر الاهتمام بالطريقة التى يراها ناجحة للحصول على أجرته، وبجانب هذا فالفلاحين الفرنسيين كانوا محاصرين بديون الرهن الفاحشة التى تفرض عليهم دفع مبلغ باهظ من الفائدة يعادل الفائدة السنوية المترتبة على الدين القومى البريطانى.. وكان يتم هذا الخراب وفقاً للقانون المدنى الفرنسى الذى يرتب كل قرارات المحاكم وإجراءات البيع بالمزاد العلنى.. ولهذا فقد تحول الشعب الفرنسى فى هذه الأيام إلى سكان كهوف، حيث كان يسكن ستة عشر مليوناً من الفلاحين ، ومعهم نساؤهم وأطفالهم فى أخصاص وأكواخ.. أما خارج فرنسا مثلاً فقد احتلت الجزائر وحصلت على امتياز حفر قناة السويس وبالتالى الحق المطلق فى تسخير الشعب المصرى من خلال هذه اللائحة التى وصفها ثلاثة من كبار رجال القانون الفرنسى بأنها – تمثل السُخرة المقننة – وهذا الوصف يطابق الحقيقة حيث تمكنت شركة القناة بمقتضى المادة الأولى من اللائحة أن تلزم الحكومة المصرية على القيام بوظيفة النخاس لضمان تغذية ساحات حفر القناة بالأيدى العاملة المسخرة..

ولذلك فالرأسمالية الفرنسية كأى رأسمالية استعمارية تعادى بطبيعتها الشعوب بما فى ذلك شعبها. كانت تتباهى ببراعة ممثلها المهندس فرديناند دى لسبس الذى قد رسخ مصالحها ، وجعلها عميقة فى الشرق بعمق قناة السويس – كما كانت تتباهى فى نفس الوقت بجندية الجنرال كافيناك الذى قتل خمسة عشر ألف عامل من خيرة أبطال الطبقة العاملة فى قلب باريس ذات البهجة والجمال ثم فتح الجزائر بعد ذلك مباشرةً أو شارك فى فتحها خدمةً للمصالح الرأسمالية الاستعمارية فى فرنسا..

بداية أشغال التراحيل الحرة ..

فجأة توقف العمل بلائحة استخدام العمال فى حفر قناة السويس نتيجة المعارضة الشديدة من جانب السلطان العثمانى الذى كان غاضباً لتواجد المصالح الفرنسية فى مصر وخاصةً بعد الاحتلال الفرنسى لسوريا ولبنان التابعتين للخلافة العثمانية.. ونتيجة أيضاً لسخط الإنجليز الذين كانوا يرون فى حفر قناة السويس بواسطة الفرنسيين تهديداً مباشراً لمصالح الإمبراطورية البريطانية فى الشرقين الأفريقى والأسيوى على السواء.. ولهذا فقد اضطر والى مصر سعيد باشا إلى وقف تنفيذ اللائحة، وبالتالى توقفت عمليات تغذية ساحات حفر القناة بالعمال عن طريق الحكومة المصرية.. وإزاء هذا التوقف المفاجئ اضطرت شركة القناة إلى النزول بنفسها إلى أسواق العمالة الريفية بحثاً عن أنفار التراحيل وذلك من خلال الرسائل التالية..

أولا.. إصدار بيان باسم دى لسبس يدعو فيه العمال المصريين للعمل بالحفر فى ساحات القناة، وسيكون الأجر على أساس الإنتاج وسيتراوح ما بين ٦ و٨ قروش يومياً، وسوف تستخدم الشعائر الدينية، وقد طبعت الشركة ٣٠٠٠ إعلان وزعتها على المحطات فى القطارات وهذه هى نصوصها..

مقاولة الأشغال العامة.. المادة الأولى.. شيدت قرى خصيصاً للمصريين على طول ساحات الحفر.. المادة الثانية.. أعدت هذه القرى بحيث يستطيع العمال المصريين اصطحاب عائلاتهم معهم.. المادة الثالثة.. حفرت قناة تجلب ماء النيل إلى

جميع القرى طول مدة الحفر.. المادة الرابعة.. يشتغل العمال المصريون على أساس المقطوعية ، وبهذه الطريقة يستطيع العامل العادى أن يكسب فى اليوم الواحد أجرًا يتراوح بين ستة قروش ، وثمانية قروش ويستطيع أن يكسب أكثر من هذا إذا كان مجداً وذكياً.. المادة الخامسة.. تدفع الأجور نقداً طالما تنتهى المقطوعية، وعندها تكون للعامل الحرية فى أن يترك العمل أو أن يأخذ مقطوعية جديدة.. المادة السادسة.. تترك الحرية التامة للعمال المصريين فى شئون الطعام فيستطيعون دائماً شراء مأكولات إما من محلات المقاول بالأثمان المقررة فى التسعيرة وإما من الباعة الذين يفدون إلى ساحات الحفر، وبالاختصار فإن لهم مطلق الحرية فى تدبير طعامهم بالطريقة التى تروقهم.. وإن أقرب المدن إلى ساحات الحفر هى بلبيس، والزقازيق، والمنصورة، ودمياط.. المادة السابعة.. ممنوع منعاً باتاً على أى أوربى أياً كان منصبه أو درجته أن يسيء معاملة العمال المصريين..

ثانياً.. أنشات الشركة مكاتب لتوريد الأنفار فى طنطا، ودمياط، والمنصورة، والزقازيق، والقاهرة، وأسيوط، وقنا، وكان مندوبو هذه المكاتب يذهبون إلى هذه القرى للبحث عن عمال التراحيل، وذلك بواسطة عمد القرى ومشايخها حتى يكونوا ضامنين للعمال عند حصولهم على العرابين المالية من مندوبى الشركة..

ثالثاً.. تخصيص موظف يتحدث اللغة العربية هو يوسف فرنونى ومعه مندوب من المقاول العام ، وذلك لتسهيل عمليات حشد العمال لإرسالهم إلى القناة..

هذه هى وسائل الترغيب التى لجأت اليها شركة القناة الفرنسية بغية جذب الأجراء والريفيين للعمل فى حفر القناة بعيداً عن جيرتهم وقراهم.. وكان ذلك بمثابة البداية الأولى لأشغال التراحيل الحرة فى بلادنا، ولا شك أن هذه الوسائل كانت تعنى أموراً جديدة ، ومتقدمة على مصر الإقطاعية الرازحة تحت حكم أسرة

محمد على.. وذلك من حيث أنها كانت أول دعوة للعمل الحر وفقاً للمفهوم الرأسمالى. ومن حيث أن تطبيقها كان يمثل - أيضاً - وفقًا للمفهوم الرأسمالى أول علاقة تعاقدية وقانونية يشهدها مجال العمالة فى مصر، ومن حيث كذلك أنها تمثل السماح بفتح أول سوق حرة لبيع قوة العمل الإنسانى فى قلب مصر الإقطاعية وبالذات فى ريفه وقراه..

ومن الغريب أن هذه الوسائل المتقدمة قد ترجمت إلى أعمال لمدة عام دون أن تشد جماهير الأجراء فى الريف للعمل فى ساحات حفر القناة بدليل أن أنفار التراحيل الذين ذهبوا للعمل فى حفر القناة بمحض اختيارهم .. لم يزد عددهم عن قرابة ألف نفر، حيث كان عددهم فى عام ١٨٥٩ قرابة ١٣٧٠ نفراً لم يصبحوا فى عام ١٨٦٠ غير ثلاثة آلاف نفر ترحيلة.. ولهذا فقد استعانت شركة القناة بمقاولى الأنفار المحليين الذين كان أغلبهم من الأجانب والمتمصرين نذكر منهم.. كوستا وباليدى.. على أن يتعاطى الواحد منهم عشر بارات أى نصف قرش عن كل يوم يقضيه العامل فى أشغال الحفر.. كما استعانت الشركة برجال الدين المسيحيين وبالذات البطريرك كرلس الرابع، وذلك من أجل دفع العمال المسيحيين فى الريف وخاصة فى قرى الصعيد للعمل فى حفر القناة، ولكنهم رفضوا أسوةً باخوتهم وزملائهم المسلمين، وكان هذا الرفض الجماهيرى لأشغال حفر القناة راجع إلى عدد من العوامل مثل:

١- بُغض الفلاح المصرى عموماً لأشغال التراحيل، حيث كان هذا البُغض شائعاً لدرجة أن الريفيين كانوا يطلقون تسمية الخُطرية على أشغال التراحيل ويطلقون تسمية الخُطرى على نفر الترحيلة.. وكلاها لفظان مشتقان من الخطر الذى يتجسد فى خطرة جمهرة الريفيين تجاه الأشغال البعيدة عن القرية والجيرة،

وذلك لارتباط عموم أشغال التراحيل فى وجدانهم بالسُخرة ليس منذ عهد محمد على فقط بل منذ عهد الفراعنة بناة الأهرام العملاقة ومنذ عهد الغزاة لمصر..

٢- كان تدخل عمد القرى ومشايخها فى عملية حشد أنفار التراحيل للعمل فى ساحات حفر القناة كفيل بتضخم شكوك جمهرة الفلاحين المصريين فى كل تصرفات شركة القناة الفرنسية نتيجة لأن هؤلاء العمد والمشايخ لا يتحركون إلا فى الأمور المتصلة بقمع الريفيين وقهرهم ، وذلك بحكم وظائفهم ومصالحهم..

٣- قدرة الحس الخطرى للأجير الريفى على اكتشاف الطبيعة المؤقتة لتصرفات شركة القناة بعد تعطيل لائحة العمل، حيث أن هذا الحس الريفى والطبقى كان ذكياً فلم يُبهر بتوسلات الشركة بخصوص الدعوة للعمل فى حفر القناة بل قد تجاهلها تقريباً لإدراكه أن تصرفات هذه الشركة عند بداية عملها هى تصرفاتها الأصيلة وبالتالى لابد أن تقود للسخرة عاجلاً أم آجلاً، عملاً بالمثل القائل - الجواب معروف من عنوانه..

٤- من المستحيل عملياً أن توجد علاقات العمل الرأسمالية طفرةً واحدةً ، وبكل مصطنع ومستورد فى مجتمع إقطاعى صرف.. وذلك لأن وجود مثل هذه العلاقات يعبر عن وجود تغيير اجتماعى - والتغيير لا يأتى بغير ثورة.. والثورة لا تصدر.. ولذلك فإن محاولات شركة القناة كان محكوماً عليها بالفشل وفقاً لأحكام قانون تطور المجتمع..

استيراد عمال الشام..

أيها الناس تعالوا وابحثوا عن دى لسبس وكونوا له السواعد القوية بالفئوس واعملوا طوع أمره - هذا هو استهلال البيان الذى أصدره فضيلة الشيخ عثمان محمد إمام وخطيب المسجد الاقصى خدمةً لأغراض شركة القناة الفرنسية - هذه

الشركة التى لم توفق فى ترغيب عمال التراحيل المصريين للعمل فى حفر القناة ولهذا لجأت إلى الشام لمحاولة استيراد العمال اللازمين لها، واستعانت فى ذلك برجال الدين المسيحيين والمسلمين ، وبجانب هذا فقد قدمت إلى عمال التراحيل الشوام عرضاً سخياً لجذبهم للعمل فى حفر القناة، وقد تجسد هذا العرض فى البنود التالية..

أولاً.. تستخدم الشركة الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين ستة عشر عاماً وأربعين عاماً..

ثانياً.. تحتسب الأجور إما على أساس أيام العمل ، وإما على أساس الانتاج بالمقطوعية وفق رغبة العامل فإذا قبل العامل على الأساس الأول يُعطى أجراً يومياً قدره فرنك واحد ويُمنح يوماً واحداً اجازة فى الاسبوع وإذا قبل العامل على الأساس الثانى أمكنه أن يكتسب أجراً يتراوح ما بين ١,٥٠ فرنك و٢ فرنك يومياً تبعاً لانتاجه..

ثالثاً.. لا تمنع الشركة استخدام الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٦ عاماً، كما تستخدم الرجال المسنين والسيدات .. فتعهد إليهم الشركة بأعمال تتناسب مع حياتهم وتقدر أجورهم حسب أهمية ونوع العمل الذى يقومون به..

رابعاً.. الأفراد الذين فى حوزتهم جمال يستطيعون الحضور بها من سوريا إلى البرزخ عن طريق الصحراء، وتستأجر منهم الشركة هذه الجمال وتدفع عن كل جمل أجراً قدره ٣,٥ فرنك يومياً..

خامساً.. يقيم العمال فى قرى تباع فيها المواد الغذائية بأسعار محددة..

سادساً.. يتسلم العمال عند سفرهم إلى البرزخ سواءً عن طريق البر أو البحر نفقات السفر، وكذلك يعطون إذا شاءوا مبلغاً من المال يدبرون به أمر عائلاتهم قبل سفرهم على أن يخصم هذا المبلغ الأخير من أجورهم..

سابعاً.. لا يحضر العمال دفعة واحدة ، وإنما يحضرون جماعات صغيرة قوام كل جماعة خمسون أو ستون نفراً..

ثامناً.. عند انتهاء أعمال الحفر بالقناة توزع مع جميع العمال السوريين الذين يرغبون فى الإقامة فى مصر أراضي لزراعتها واستغلالها، وستختار هذه الأراضى من الجهات الواقعة على مقربة من وادى الغساسنة الخصيب..

وهذه البنود الثمانية توضح أن العرض الذى قدمته شركة القناة الفرنسية للعمال الشوام كان أكثر سخاءً من العرض الذى قدمته لزملائهم العمال المصريين من حيث الإعفاء من نفقات السفر ، والأجور المرتفعة والأجازات الأسبوعية ثم توزيع الأرض الزراعية عليهم بعد حفر القناة لزراعتها والاستقرار عليها، ولم يكن القصد من ذلك جذب العمال الشوام للعمل فى حفر القناة فقط، بل كان أيضاً يمثل محاولة لبث التفرقة بين أبناء الطبقة العاملة، حتى لا يتقوى التضامن الطبقى بين العمال فى ساحات حفر القناة.. مع العلم أن هذه التفرقة ظلت باقية وسائدة فى علاقات الشركة بعمالها حتى تم تأميمها فى عام ١٩٥٦..

مصالحة اللصوص والمستعمرين..

بفضل الضغط الذى تعرضت له شركة القناة تمت المصالحة بين الإنجليز والفرنسيين من خلال شراء عدد ليس بالقليل من أسهم القناة العالمية بواسطة بيت روتشيل الإنجليزي الصهيونى ، وقد بوركت هذه المصالحة من قبل السلطان العثمانى والوالى المصرى، وبذلك عادت السُخرة من جديد تغطى كل حياة الشعب المصرى.. حيث بدأت ساحات حفر القناة تستقبل العمال بالآلاف حتى ارتفع عددهم من ٧٠٤٩ عامل فى مايو سنة ١٨٦٠ إلى ١٤,٦٩٧ عامل فى نهاية العام - وفى عام ١٨٦٢ كانت التراحيل الإجبارية تتوافد تباعاً على ساحات الحفر التى

كانت تستقبل ما بين ٢٠ ألف عامل إلى ٢٢ ألف عامل شهرياً ورغم هذا فقد وعد الوالى سعيد باشا بإرسال خمسة آلاف جندى من عساكر الرديف «المسرحين» فى نفس العام، وهذه هى المرة الثانية التى يتم فيها تسخير الجيش المصرى وجنوده خدمةً للمصالح الأجنبية..

وكانت احتياجات حفر القناة تتطلب ٤٠ ألف عامل بناء على تقدير فوازان بك مدير أشغال القناة على أن يوزعوا على النحو التالى - ٢٥ ألف عامل لحفر القناة البرية الصغيرة و١٤ ألف لحفر ترعة الماء العذب من التمساح إلى السويس و١٠٠٠ عامل لحفر قنوات صغيرة تجلب الماء العذب إلى أماكن حشد العمال..

وهذه الاحتياجات البشرية الهائلة كانت مضمونة بمقتضى سريان لائحة العمل من جديد.. حيث كانت ترسل الأنفار فوراً بمجرد إرسال الطلب إلى مدير المديرية، وذلك تحت الإشراف الكامل لنظارة الداخلية وكل أجهزة الأمن فى البلاد.. ومن ثم فقد كانت هذه اللائحة ورقة دعائية يتاجر بها المهندس دى لسبس لكسب المزيد من المساهمين الأوربيين فى شركة القناة.. وفى سبيل ذلك ذهب بنفسه إلى إنجلترا داعياً للشركة من خلال عرض اللائحة .. حيث كان يقول أن الشركة قد منعت استخدام العمال الأوربيين نتيجة لكثرة العمال المصريين ورخص أجورهم.. ولهذا بدأت الشركة حفر القناة بدون أن تملك كراكة واحدة لاعتمادها على السُخرة التى لم تتوقف أو تخف حتى فى المواسم الزراعية التى تحتاج كثرة من الأيدى العاملة فى الريف..

وحشية الرأسمالية الفرنسية..

بدت فى ساحات حفر القناة وحشية هذه الرأسمالية ممثلة فى عدد من المظاهر :

أولها.. حياة الجوع التى كان يعيشها العمال المصريون، وذلك باعتراف فوزان بك، نظراً لضآلة الأجور التى لم تف بنفقات إطعام العمال حيث قامت الشركة بتنفيذ الجانب الاستبدادى والسلبى من اللائحة دون بقية المواد التى هالت عليها تراب الحفر حتى توارت واختفت بدليل أن الأجر الفعلى للعامل فى ساحات الحفر كان يتراوح ما بين ١٥ مليم إلى ٢٠ مليم يومياً، علماً بأن اللائحة قد حددته بمبلغ أربعة قروش يومياً، وفى الإعلان العام الذى وزعته الشركة على الشعب المصرى قد تحدد هذا الأجر بمبلغ يتراوح ما بين ستة إلى ثمانية قروش يومياً..

وثانيها.. حتى الماء كان يوزع على العمال بالبطاقات وقد حدث حالات من الجمهرة عند توزيعه لندرته وشحه لدرجة أن بعض العمال كانوا يهربون خوفاً من العطش الذى كان يلاحقهم فى هروبهم ويقضى عليهم فى صحراء السويس..

وثالثها.. حصار العمال بالمرض والأوبئة فى مواقع العمل بشكل دائم لدرجة وفاة طبيب مصرى أصابته العدوى أثناء مباشرة عمله فى ساحات حفر القناة، ومن المؤسف أن حكومة الوالى سعيد باشا لم تستحث الشركة الفرنسية بخصوص الاهتمام بعلاج المرضى من العمال عملاً بنصوص اللائحة وأسوة بالمعاملة الطبية المناسبة للعمال الأجانب فى حفر القناة، حيث أكدت هذه المعاملة وجود تفرقة بغيضة بين العمال الوطنيين وبين العمال الأجانب حتى فى حالات الكوارث المرضية والوبائية، بدليل ما حدث فى منطقة الشلوفة التى اجتاحها وباء الدوسنتاريا فى شتاء ١٨٦٨ - ١٨٦٩، والتى كانت بها ٦,٥٩٦ عاملاً مصرياً مات منهم بسبب هذا الوباء ٤٤٩ عاملاً .. بينما كان عدد العمال الأجانب فى هذه المنطقة ٦,١٢٨ عاملاً مات منهم ٤٤ عاملاً فقط، وذلك نتيجة للرعاية الطبية والغذائية الطيبة لهؤلاء العمال الأجانب..

ورابعها.. لم تكتف الشركة الفرنسية بتطويق عمالنا فى حفر القناة بظروف غير إنسانية بل لجأت بفجر ووقاحة إلى إشاعة الرعب فى نفوسهم عن طريق الاستبداد الوحشى والبوليسى الذى كان يباشره بنذالة الضابط المصرى إسماعيل بك حمدى المسئول عن الأمن فى ساحات الحفر والقائم بوظيفة سواق العبيد، الذى كان يجلد ويسجن ويحلق الشوارب لأتفه الأسباب.. والذى كان يفاخر وللأسف بعمله الإجرامى وغير الإنسانى ضد أشرف المواطنين من أبناء شعبنا. وقد بدا هذا التفاخر بتحويل السجن الذى يشرف عليه إلى متحف مفتوح لزيارة السواح الأجانب الذين حضروا لمشاهدة حفر القناة، حيث شاهدوا فى ليلة ٢٣ فبراير عام ١٨٦٣ عشرة من المساجين يجلسون القرفصاء فى إحدى حجراته، ويبدو أن الهدف من قبل هذه الزيارات هو محاولة إخبار الرأسمالية الفرنسية والأوربية على السواء بأن شركة القناة الفرنسية موفقة فى مهمتها ، وقابضة بحزم على إدارة حفر القناة وذلك بواسطة هؤلاء السواح الذين كانوا ينتمون إلى الطبقات الغنية ، والرأسمالية فى أوربا، وذلك من أجل زيادة عدد مساهمى الشركة وزيادة أسعار أسهمها فى بورصتى لندن وباريس..

المقاومة مستمرة..

يقول الدكتور محمد صبرى - أن العصيان الذى قام به الجنود المُسرحين كان مظهراً قوياً من مظاهر الاستياء الذى عم الشعب المصرى بسبب أعمال السُخرة فى القناة - ولا جدال فى أن هذا العصيان الذى تم فى قلب ساحات حفر القناة بواسطة الجنود المسرحين من أبناء الفلاحين كان يمثل قمة المقاومة والعمل النضالى ضد أساليب السُخرة وبالتالى فهو دليل على نمو الصراع الطبقى وتطوره لدى الأجراء الفلاحين الذين قاوموا باستمرار السُخرة فى حفر القناة بالهرب الجماعى فى الليالى

القمرية، ففى ليلة واحدة هرب ٦٢ عاملاً ، وفى الليلة التالية هرب ١٩٩ عاملاً، ثم تطور هذا الشكل من المقاومة إلى نوع من التمرد والعصيان، ولهذا خافت الشركة الفرنسية من تطور المقاومة نتيجة للسخط الشعبى الذى كان يعم الريف المصرى فلجأت فوراً لمحاولة تضليل الرأى العام مستخدمة فى ذلك أحدث الطرق الإعلانية فى هذه الأيام، حيث قدمت عريضة دعائية مبصومة من ٣٥ شيخاً من رؤساء العمال الذين لا يعرفون القراءة والكتابة وهذا نص العريضة..

نحن الموقعين على هذا أدناه أعيان ومشايخ العمال الذين يعملون فى الأشغال القائمة فى برزخ السويس نُقر ونشهد على هذه العريضة التى ذيلناها بأختامنا أن..

أولاً.. نحن والعمال الذين تحت أوامرنا نعمل فى أماكن حفر قناة السويس برغبتنا التامة ولكى نكسب ما يقوم أودنا..

ثانياً.. يُجلب إلينا الماء بوفرة ويزيد على الحاجة..

ثالثاً.. توزع الأغذية فى الحال على العمال كلما طلبوا ذلك ويخصم ثمن هذه المأكولات من قيمة الأجور التى سبق تحديدها فى الاتفاق..

رابعاً.. يقوم العمل على أساس المقطوعية ، ووافق على ذلك العمال وتدفع إليهم الأجور بانتظام..

خامساً.. يؤدى العمل بالاختيار ويوزع على العمال بحضورنا، ولم تثر مطلقاً مناقشات ولم تحدث مشاكل من جانب موظفى الشركة أو من جانب العمال..

سادساً.. لا يوجد إلى هذا اليوم أى عامل مريض ولم يتوقف أحد منهم أي يسجن ، ونحن والعمال الذين تحت إشرافنا نثنى على هذا المركز الذى وضعنا فيه – ونحن لهذا ختمنا على هذه الشهادة..

من منوف، وابيار، وأشمون، ومحلة منوف، وزفتى، والجعفرية، والمحلة،

والمنصورة، وصهرجت، وميت حبيش، والحقيقة أن هذه العريضة التى قد صدرت بطريقة مشبوهة لم تحقق غرضها وسط الجماهير الفلاحية حيث كانت تحاول شركة القناة إثبات أن أشغال حفر القناة تتم بواسطة العمل الاختيارى الحر وفقاً للتعاقد القانونى بين الشركة والعمال وبالتالى فهى مبرأة من السُخرة أو أى عمل إكراهى للعمال فى حفر القناة وهذا أمر يكذبه الواقع كما تكذبه الوثائق الرسمية الصادرة من الحكومة المصرية بشأن حفر قناة السويس ، وذلك مثل الوثيقة المرسلة من الخديوى إسماعيل باشا إلى السلطان العثمانى..

من إسماعيل إلى نظارة الخارجية بالقسطنطينية.. سبق أن اخبرنا المسيودي لسبس أن الشركة وافقت على عدم توزيع أعمال قناة السويس وعلى عدم تكليفها الناس بالعمل طبق قواعد السُخرة، كما أبلغناكم ذلك برقياً إجابة على برقية سعادتكم التى ذكرتم فيها أن مهلة الشهرين الأخيرة التى حددت من أجل قناة السويس ستنقضى فى أول شهر يونيو الافرنجى وأنكم مرتقبون رأى مخلصكم فى هذا الشأن، إلا أن هذه المسألة لما كانت مسألة عظيمة اكتسبت صفة رسمية لدى الدولة .. لم نثق بمجرد بلاغ المشار إليه، فأبرقنا إلى نوبار باشا نستوضحه حقيقة الأمر، كما قامت مأمورية خارجية مصر بتحقيق رسمى لدى قنصل فرنسا العام فى مصر فتبين لنا من إفادة القنصل الموأ إليه وبلاغ الباشا أن لجنة التحكيم وافقت على إلغاء السُخرة وأن حضرة إمبراطور فرنسا يوافق على هذا الرأى فسرحنا العمال فى ذلك الحين،وأعدناهم إلى بلادهم ولم نعد بعد ذلك نعطى الشركة عمالاً..

هل الإنجليز ضد السُخرة..؟

فى ٢١ يونيو عام ١٨٦١ أثار النائب البريطانى جريفت لأول مرة فى مجلس العموم البريطانى موضوع تسخير الشعب المصرى لحفر قناة السويس، حيث قد

وصف السُخرة بأنها الرق تحت اسمٍ آخر، وكانت هذه الإثارة بداية لسلسلة من المناقشات البرلمانية والصحفية استمرت خمس سنوات. وفى ٦ يونيو من العام نفسه نشرت جريدة التايمز اللندنية مقالاً لمراسلها فى الإسكندرية كشف فيه كل أساليب السُخرة فى القناة، وهذا ولا شك كان يعبر عن موقف شعبى يعادى السُخرة لاعتبارات إنسانية وسياسية، حيث كانت حركة الميثاقيين العماليين العظيمة فى بريطانيا لها تأثير كبير على الرأى العام فى هذه الأيام ولها أنصار كثيرين من الإنجليز الأحرار والتقدميين فى الصحافة والنقابات ومجلس العموم..

أما الموقف الرسمى أو الحكومى للإنجليز من السُخرة، فإن المصالح الاستعمارية وحدها هى التى تحدده بدليل أن الإنجليز قد مارسوا ضغطهم السياسى والدبلوماسى على السلطان العثمانى والوالى المصرى لوقف أعمال السُخرة فى حفر القناة، وكان ذلك ليس حباً فى الشعب المصرى .. بل كرهاً للفرنسيين الذين حصلوا على امتياز حفر قناة السويس من خلف ظهورهم، ثم فجأة تغير هذا الموقف بعد مشاركتهم فى ملكية أسهم شركة القناة، مع العلم أنهم قد عملوا من قبل على تسخير الشعب المصرى والجيش المصرى فى إنشاء الخطوط الحديدية خدمةً لمصالحهم.. وهم أيضاً الذين عملوا على تسخير مليون ونصف فلاح وعامل زراعى فى أيام الحرب العالمية الأولى تحت شعارهم المعروف بشعار التجنيد، حيث قاموا بأشق الأعمال من شق طرق ، وإقامة خطوط حديدية وحفر خنادق خدمة للجيوش الحليفة بينما كانوا يعاملون بوحشية من قبل السلطات البريطانية وذلك بشهادة الصحافة البريطانية نفسها التى كتبت فى ٣ أبريل عام ١٩١٩ تقول - كان رجال السلطة ينتظرون رجوع الفلاحين من حقولهم فى الغروب فيحيطون بهم كما لو كانوا من الدواب، وينتقون خيرهم للخدمة .. منهم غلمان فى الرابعة عشر

ومنهم شيوخ فى الستين، ثم كان الكرباج هوالوسيلة لتسخيرهم، وأصبح الجلد من الأعمال اليومية فى معسكرات هؤلاء المجندين، وهذه المعسكرات بلا خيام، وبلا غذاء مناسب، وبلا غطاء، وكانت الأمراض تفترسهم افتراساً، لقد كانوا يموتون كالذباب فى الصحراء - ويقول الرافعى - لقد كانوا يُربطون بالحبال عند تجنيدهم ويساقون كالأغنام وينقلون فى مركبات الحيوان - وذلك رغم أن السُخرة فى مصر قد ألغيت قانوناً فى عام ١٨٨٩ أى فى عهد الاحتلال البريطانى البغيض الذى لم يحترم أى عرف أو قانون.. ولذلك كان الشعب المصرى عماله وفلاحيه ومثقفيه، يسيطر عليه الغضب والسخط لتسخير أبنائه من جديد، حيث كانت الأمهات المصريات يندبن حظهم مرددات فى حسرة.. « ولدى يا ولدى .. والسلطة خدت ولدى..»

الشعب بين السُخرة والأوبئة..

توضح المعلومات الإحصائية أن عدد السكان فى مصر عند حفر قناة السويس كان قرابة خمسة ملايين، وفى عام ١٨٧٣ كان عددهم ٥,٢٥٠,٠٠٠ نسمة وفى عام ١٨٨٢ وصل إلى ٦,٨٤٠,٠٢١، هذه الأرقام التى تبين قلة السكان فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، هذه القلة التى تعرضت لطوفان من الأوبئة القاتلة، فمن عام ١٨٣٥ انتشر مرض الطاعون، وفى أعوام ١٨٤٨، ١٨٥٠، ١٨٥٥ انتشر فيهم وباء الكوليرا، ورغم ذلك استمرت عملية تغذية أشغال السُخرة بالأيدى العاملة، وكذلك استمرت تغذية الحملات العسكرية بشباب الريف المصرى، حيث اشتركت فى حرب القرم مجاملة للسلطان العثمانى فى حربه ضد روسيا القيصرية، واشتركت فى حرب المكسيك مجاملة لإمبراطور فرنسا نابليون الصغير هذا بخلاف قيامها بفتح السودان والحبشة..

وكانت عمليات التغذية هذه بمثابة عملية امتصاص حادة ومستمرة للسكان القادرين على العمل والإنتاج، حتى لقد ترتب على ذلك تواجد أزمة شديدة فى الأيدى العاملة الزراعية، مما دفع الإنجليز وبعض الأجانب والمتمصرين من كبار ملاك الأرض فى مصر إلى محاولة إحضار عمال زراعة من أوربا والصين وأفريقيا السوداء أسوةً بما تم فى رودسيا وجنوب أفريقيا وأمريكا، وذلك لاستيطانهم فى مصر ثم ربطهم بالأرض والعمل على تخصصهم فى العمل الزراعى .. بينما يتم دفع الفلاحين والعمال الزراعيين المصريين فى التخصص فى صناعة الحفر والردم والإنشاءات لإبعادهم عن أمهم الأرض، حتى تتاح الفرصة فى يوم من الأيام لتفجير المشاكل القومية والعرقية حسب احتياجات المصالح الاستعمارية، وذلك من أجل الوثوب على السلطة وحكم البلاد لمصلحة الاستعمار بواسطة الأقليات العنصرية كما تم فى جنوب أفريقيا وفى رودسيا وفى فلسطين بفضل الاستعمار الإنجليزي اللعين، ولكن هذه المحاولة لم تتم على الإطلاق لعدم تواجد المناخ الملائم لها فى الواقع المصرى الذى كان يفيض بالحماس الوطنى الذى قد بلغ ذروته بتحقيق الثورة العرابية المجيدة..

السكان والأرض الطيبة..

لم تستمر أزمة الأيدى العاملة الزراعية نتيجة زيادة السكان فى نهاية القرن التاسع عشر، هذه الزيادة السكانية التى حُرم أغلبها من أرضنا الطيبة لسببين هما - السبب الأول - يتمثل فى زيادة السكان زيادة تفوق زيادة الأرض الزراعية التى كانت مساحتها فى عام ١٨٢١ مليونين و٢٢ ألف فدان بينما كان عدد السكان مليونين و٥٢٦ ألف نسمة، وبذلك كان نصيب الفرد من الملكية ٢٠ قيراطاً من الأرض (الفدان ٢٤ قيراط) وفى عام ١٩٦٠ لم تزد مساحة الأرض عن خمسة ملايين و٩١٨

ألف فدان، فى حين زاد السكان إلى ٢٦ مليون نسمة ، وبذلك انخفض نصيب الفرد من الأرض الزراعية إلى النصف ، وأصبح حوالى عشرة قراريط. وهذا يبين أن عدد السكان قد ارتفع عشر مرات فى أربعين سنة في حين أن الأرض لم ترتفع غير مرات ثلاث طوال هذه المرحلة الزمنية - والسبب الثانى - يبدو فى عمق النظام الاجتماعى الذى فُرض على الشعب المصرى بواسطة أسرة محمد على ، والاحتلال البريطانى لمصر، حيث كانت الوسايا والأبعديات المملوكة للإقطاعيين تستحوذ وحدها فى عام ١٨٤٤ على أرض مساحتها حوالى مليون ونصف فدان، علماً بأن الأرض الزراعية وقتها كانت لا تزيد كثيراً على ثلاثة ملايين فدان، هذا بخلاف ما كان يملكه الإنجليز من أراضي زراعية بلغت مساحتها فى عام ١٨٤٠ قرابة ٢٤ ألف فدان، وبخلاف ما كان يستحوذ عليه عمد القرى ، ومشايخها من أراضي منحها لهم الوالى محمد على كثمن لإخلاصهم وولائهم لنظام حكمه وتبلغ مساحتها ٥٪ من مساحة الأراضى الواقعة فى زمام القرى..

وبعد الاحتلال البريطانى لمصر بأربعة أعوام زادت مساحة الأرض المملوكة للإقطاعيين من غير أسرة محمد على بحيث أصبحت تمثل ٣٠٪ من الأرض المزروعة - وكانت هذه الزيادة ثمناً لخيانة هؤلاء الإقطاعيين ، وموقفهم المعادى للشعب ، والثورة العرابية ، وذلك من أمثال الفقى وسلطان وعبد الغفار وغيرهم - كما قد ارتفع بشكل ملحوظ عدد الذوات والأكابر من أعيان الريف الذين كانوا يملكون أكثر من ٥٠ فداناً وذلك إلى ١١,٢٢٠ مالكاً فى عام ١٨٩٤ ثم إلى ١٢,٤٨٠ مالكاً فى عام ١٩١٤، وزادت مساحة أراضيهم إلى ١,٩٩٧,٠٠٠ فداناً فى عام ١٨٩٤ ثم إلى ٢,٣٩٧,٠٠٠ فداناً فى عام ١٩١٤.. وهذه الأرقام تشهد على أن ١٢,٤٨٠ مالكاً كانوا يملكون قرابة نصف الأرض فى حين أن الملايين

العديدة من السكان كانت تملك النصف الباقى..

وحتى اللصوص والمغامرون الأجانب قد زادت أراضيهم زيادة كبيرة ففى عام ١٨٨٧ أى بعد فشل الثورة العرابية زادت إلى ١٨١ ,٢٢٥ فدانا - وبعد عشر سنوات زادت هذه المساحة إلى ٠٠٠ ,٥٥٠، وفى عام ١٩٠١ كانت ملكيات الأجانب للأرض التى تزيد مساحتها على خمسين فداناً تمثل نسبة ٦ ,٤٢٪ من مجموع أراضي محافظة القنال و٣٢٪ من مجموع أراضي محافظة البحيرة..

وملكية الأرض الزراعية التى كانت مباحة لأفراد أسرة محمد على وحاشيتهم من إقطاعيين وذوات وأكابر، والتى كانت مباحة أيضاً لكل المغامرين واللصوص الأجانب كانت مُحرمة على الفلاح المصرى.. وهذا يذكرنا بقول الشاعر : أحمد شوقى.

أحرام على بلابله الدوح حلال للطير من كل جنس

ولهذا كان على الفلاح المصرى أن يفلح ولا يملك، بمعنى عليه فلاحة الأرض وزراعتها دون أن يملكها ملكية تامة بحيث يصبح له الحق فى بيعها ، وتوريثها أسوة بأصحاب الوسايا ، والجفالك ، والأبعديات الذين كانوا يملكون حق بيعها، وتوريثها بل وحق إهدائها حتى لمعشوقاتهم، ومن ثم فإن هذا الفلاح كان يعيش حياة الظلم الاجتماعى حتى بعد صدور اللائحة السعيدية الرديئة التى قدمت إليه فتات ملكية الأرض الزراعية ملفوفاً بالأشواك ، ومحاطاً بالهموم التى حاصرته بسبب كثرة ديونه التى كان يجب دفعها نقداً بمقتضى قوانين المحاكم المختلطة، علماً بأن هذه الديون كان يتم دفعها عيناً، ولهذا تزايدت هموم الفلاح مع تزايد ديونه، ورهونه التى ارتفعت فى الفترة ما بين عامى ١٨٧٦ و١٨٨٢ من نصف مليون جنيه إلى سبعة ملايين جنيه كان لابد من دفعها من دمه وعرقه إلى المرابين الأجانب

والمتمصرين.. وأبلغ ما قيل عن حالة الفلاح المصرى بعد صدور اللائحة السعيدية ما قاله مراسل جريدة التايمز البريطانية فى رسالة من القاهرة عام ١٨٧٨ قال فيها - أن الحقيقة المرة التى لا يكاد يصدقه العقل هى أن الفلاحين الذين أخرجهم الفيضان من بيوتهم وأهلك دوابهم وحطم ديارهم، هم أنفسهم الذين كانوا يحاكمون ويعذبون لعدم سداد الضرائب المتأخرة عليهم، ويستطرد المراسل قائلاً، إن الضرائب الثقيلة المتنوعة التى بلغت ثلاثة وثلاثين نوعاً ألقت بالفلاحين البؤساء فى أحضان المرابين الأجانب، وألقت بجزء من الأرض فى أيدى الأجانب أيضاً حتى تحول عدد ضخم من الفلاحين الملاك إلى أجراء.. وهذا خير شاهد على أن هذه اللائحة لم تصدر لصالح الفلاح المصرى بل قد صدرت لتحقيق الأمور التالية..

١- خلق الوجود القانونى لملكية الأرض الزراعية فى مصر لكى يطمئن رأس المال الأجنبى الذى توافد على مصر بكثرة فى هذه الأيام .. ومن ثم مباشرة نشاطه فى الريف المصرى بدون أى خوف بفضل تواجد سند الملكية (أى الحجة) الذى يعتبر أقوى ضامن فى كافة المعاملات الرأسمالية فى الريف، ولهذا فقد تمكن الخديوى إسماعيل فى سنة ١٨٧٧ من رهن ١٣١,٤٨٥ فداناً إلى إحدى البيوت المالية الأجنبية وفى السنة التالية قام برهن ٧٢٩,٤٢٥ فداناً لبيت روتشيل الصهيونى وفاءً لبعض ديونه، وأن هذا الرهن الذى هو الأول من نوعه فى مصر كان لا يمكن تحقيقه إلا بتواجد السند القانونى لملكية الأرض الذى ولدته اللائحة السعيدية..

٢- محاولة ربط الفلاحين بالأرض بعد اتساع حركة هروبهم فيها بسبب السُخرة وزيادة الضرائب التى كانت تقدر عليهم بنصف المحصول مع العلم أن أصحاب الوسايا كانوا يدفعونها على أساس عشر المحصول فقط. وكان ذلك بقصد توفير الأيدى العاملة لزراعة القطن المربحة..

٣- ضمان حصول خزينة الحكومة المصرية على دخول مالية ثابتة من العوايد التى كانت تقدر على أرض الفلاحين بل وبيوتهم الطينية، وخاصة بعد أن تأكدت الحكومة من تهرب الإقطاعيين ، وكبار ملاك الأرض من دفع ما عليهم من ضرائب وعوايد..

٤- إرضاء الفلاحين المصريين بإعطائهم الفتات الباقى من الأرض لامتصاص السخط الشعبى بسبب تفشى السُخرة فى عهد الوالى سعيد باشا..

وعلى هذا فإن اللائحة السعيدية تشبه إلى حد ما قانون إلغاء القنانة فى روسيا القيصرية الذى صدر فى وقت متقارب جداً من صدور هذه اللائحة، والذى كان يسمى نفاقاً - بالاصلاح الكبير - علماً بأنه لم يحرر الفلاح الروسى إلا من الناحية الإسمية فقط ولم يعطه الأرض إلا مربوطة بالسُخرة والتعويضات الفاحشة. حيث كان الفلاح الروسى ملزماً بالسُخرة لفلاحة أرض الإقطاعيين لمدة عشرين سنة، وملزماً أيضاً بدفع التعويضات التى قال عنها الفلاح الروسى.. أنها ليست ثمناً للأرض ولكنها كانت ثمناً لحريته.. وكانت تقدر هذه التعويضات التى دفعت للإقطاعيين الروس بقرابة ملياري روبل (عملة روسية) وهو مبلغ يزيد كثيراً عن ثمن الأرض التى أعطيت لهم، ولهذا أكرر ما سبق قوله فقد ظل هذا الفلاح يعيش حياة البؤس والتعاسة بعد صدور قانون إلغاء القنانة فى عام ١٨٦١، والذى كتب بيانه المطران الروسى فيلاريت أحد كبار الرجعيين بين رجال الأكليروس الأرثوذكسى، ويصف لينين حياة الفلاح الروسى فى ظل هذا القانون فيقول - ما أن حُرر الفلاح من السُخرة، حتى خرج من أيدى المصلح منهوكاً، منهوباً، مستذلاً، مستعبداً لقطعة أرضه إلى حد أنه لم يبق له إلا العودة إلى السُخرة.. بملىء رضاه.. وأخذ الفلاح يزرع أرض سيده القديم.. مستأجراً.. القطع نفسها التى انتزعت منه،

متعهداً فى الشتاء لقاء سلفة من الحبوب لإطعام عائلته الجائعة - بأن يشتغل للسيد أيام الصيف..

ولذلك فإن الوالى المصرى ، والقيصر الروسى لم يقدما إلى الفلاح أى حل عادل لمشكلة أرضه، هذه المشكلة التى ظلت قائمة كأمارة على الظلم الاجتماعى الذى كان يعيشه الفلاح المصرى ، والروسى على السواء.. وذلك حتى تحققت ثورة أكتوبر الاشتراكية فى روسيا عام ١٩١٧ فأصبح الفلاح الروسى سيد نفسه ومالك أرضه بشكل جماعى وتعاونى متقدم.. وكذلك الحال بالنسبة للفلاح المصرى الذى عرف طريقه إلى أرضه وحريته بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ التى ضربت الإقطاع وتحالف رأس المال ، وأصدرت قوانين الإصلاح الزراعى التى هزت قدسية الملكية الإقطاعية ، والاستغلالية للأرض الزراعية فى مصر..

تزايد المعدمين وفقراء الفلاحين..

كان الشئ الذى تحقق بفضل وجود اللائحة السعيدية ثم الاحتلال البريطانى لمصر هو تحديد الطبقات الاجتماعية فى الريف المصرى من خلال علاقات الملكية والانتاج ومن خلال الموقف الوطنى عموماً، حيث كان الوضع الطبقى فى الريف قبل ذلك متداخلاً ومتشابكاً فوقاً وتحتاً بحيث لم يكن بارزاً فيه غير خط اجتماعى واحد يميز الشباعى عن الفقارى.

ولقد تم هذا التحديد الطبقى وفقاً لعلاقات الملكية والانتاج وحسب الموقف الوطنى، بمعنى أن أصحاب الأرض الواسعة المقسمة إلى عزب ووسايا ممن كانت أسماؤهم مقرونة بألقاب الباشوية والبكوية ولهم مواقف موالية للاحتلال الإنجليزي .. هؤلاء كانوا يشكلون طبقة الإقطاع فى مصر، أما ما عداهم فهم من الفلاحين الذين انقسموا أيضاً إلى طبقات اجتماعية مختلفة بحيث قد تغير جذرياً

المدلول الطبقى لتعريف الفلاحين الذى أصبح تعريفاً عمومياً يندرج تحته طبقة الفلاحين الأغنياء، وطبقة الفلاحين المتوسطين، وطبقة الفلاحين الفقراء، وطبقة الأجراء الزراعيين وعند بداية هذا التحديد الطبقى حظيت الطبقات الغنية والميسورة فى الريف بحالة تمدد مستمر فى حجم ملكيتها للأرض بدليل الزيادة الملحوظة لعدد أغنياء الريف الذين كانوا يملكون أكثر من خمسين فداناً وزيادة ملكياتهم كما قلت سابقاً، بينما قد تعرضت الطبقات الفقيرة فى نفس الريف إلى حالة انكماش شديد فى ملكيتها للأرض لدرجة أن أكثريتها الساحقة قد أصبحت تعيش على هامش الملكية بسبب هذا الانكماش الذى قذف بالآلاف المؤلفة من الفلاحين الفقراء إلى خارج نطاق الأرض والملكية.. ويؤيد ذلك زيادة عدد المعدمين فى الريف الذين أصبحوا من الناحية الطبقية عمال زراعة وتراحيل يعتمدون فى معيشتهم على بيع قوة عملهم إلى الآخرين، وكذلك زيادة عدد فقراء الريف وكادحيه من مالكى القراريط القليلة من الأرض والذين كانوا مجبرين على العمل جزءاً من الوقت لدى الملاك والمقاولين ولهذا فهم يعتبرون من الناحية الطبقية أنصاف عمال أو فلاحين كادحين..

والملاحظة الجديرة بالذكر أن زيادة العمال وأشباه العمال فى الريف تتسم بالاستمرار.. ففى عام ١٩٠٧ كان عدد عمال الزراعة والتراحيل يمثل نسبة ٣٦,٣٪ من جملة المشتغلين بالزراعة وعددهم ٢,٢٥٧,٠٠٥ مشتغلاً. وفى عام ١٩٣٧ ارتفعت هذه النسبة إلى ٥٠,٤٪ من جملة المشتغلين بالزراعة وعددهم ٢,٣٨٧,١٨٣ مشتغلاً.. وقد استمر تزايد هؤلاء العمال حتى وصل عددهم فى عام ١٩٣٧ إلى مليون و٤٥٧,٢٦٧ عامل. وفى عام ١٩٤٥ وصل هذا العدد إلى أكثر من مليوني عامل. وفى عام ١٩٥٢ أصبحوا يزيدون كثيراً على هذا العدد..

وكذلك فقد ازداد فقراء الريف وكادحيه عدداً وفقراً ففى عام ١٩١٦ كان هناك مليون فلاح فقير متوسط ملكية كل منهم ٤٠٪ من الفدان. وفى عام ١٩٢٧ وصل هذا العدد إلى مليون ونصف فلاح فقير يملك الواحد منهم أقل من نصف فدان وفى عام ١٩٣٦ أصبح عددهم مليونًا و٠٠٠ ,٦٧٧ متوسط ملكية الواحد منهم ٤١٪ من الفدان، علماً بأن مليونًا و٠٠٠ ,٣٠٠ فلاح منهم كان لا يزيد متوسط ملكيته عن ٣٠٪ من الفدان. وفى عام ١٩٥٠ تضخم هذا العدد إلى مليون و٣٣٩ ,٩٨١ فلاح يملك الواحد منهم ٣٩٪ من الفدان..

وحتى تتضح الصورة الواقعية لتطور زيادة المعدمين ، وفقراء الفلاحين فى الريف المصرى لابد من تقديم ما نشرته مجلة الاشتراكى فى عددها الصادر ٢٣ يوليو سنة ١٩٦٦.. والآن ما هى صورة الريف الجديد بعد الثورة؟.. وبعد أن أعيدت الأرض لأصحابها الحقيقيين من فلاحى مصر الذين استخلصوا أرض وادى النيل على طول القرون بالجهد المشترك .. ثم جاء الأجانب والغزاة والخونة من الطبقة التى صنعها الاستعمار لتسانده وتضفى على وجوده شرعية يرضاها.. قبل أن نجيب على هذا السؤال سوف نعود مرة أخرى إلى الأرض من قبل الثورة لنحدد عليها القوى الاجتماعية التى كانت سائدة.. سنجد من واقع الاحصائيات الرسمية أن ألفى شخص كانوا يملكون وحدهم مليوناً و١٧٧ ألف فدان، وأن ٣ آلاف شخص كانوا يملكون ٤٣٧ ألف فدان، وأن ٦ آلاف شخص كانوا يملكون ٤٣٠ ألف فدان، وأن ٢٢ ألف شخص كانوا يملكون ٦٥٤ ألف فدان، وأن ٤٧ ألف شخص كانوا يملكون ٦٢٨ ألف فدان، وأن ٧٩ ألف شخص كانوا يملكون ٥٢٦ ألف فدان.. ثم نجد أن مليونين و٦٤٢ ألف شخص يملكون مليونين و١٣٢ ألف فدان.. ومعنى الأرقام أن ١٥٩ ألف شخص يمتلكون ٦٥٪ من الأرض

تقريباً. وأن مليونين و٦٤٥ ألف فلاح يملكون ٣٥٪ من الأرض، وأن متوسط ملكية هؤلاء تقل كثيراً عن الفدان أى أن ألفى منهم لا تتجاوز ملكيته خمسة أفدنة بينما تهبط هذه القيمة لتصل إلى قراريط معدودة، وتقول تقديرات الاقتصاديين الزراعيين بأن مساحة ٣ أفدنة تكفى الحد الأدنى لمستوى معيشة أسرة مصرية من خمسة أفراد، والذين يملكون أقل من هذا الحد الأدنى عددهم أكثر من مليون مالكاً، ومعنى هذا أن نسبة ضخمة من ملاك الأراضى كانت تعيش تحت الحد الأدنى لمستوى المعيشة بكثير.. وبعد هؤلاء نجد أن ٢ مليون فلاحًا لا يملكون شيئاً على الاطلاق وبعضهم يعمل عند كبار الملاك بأجر يومى تحت مستوى يهبط ليقرب حد الجوع وأصطلح على تسميتهم بالتراحيل أى غالبية العاملين فى الريف المصرى كانوا يعيشون وعموماً فى ظل الفاقة الشديدة، يعملون فى أرض الإقطاع بنفس الأساليب القديمة للزراعة ، والتى ورثوها طوال عهد الغزاة، يحرثون الأرض بالمحراث، ويروون الزرع بالساقية، ويستخدمون الفأس ، وينفقون ساعات عمرهم فى ظل عمّل قاس رهيب.. ولذلك فالريف المصرى قد أفرخ كثرة مروعة من العمال وأشباه العمال الذين يعملون فى الزراعة والتراحيل..

الرأسمالية تغزو الريف..

فى عهد محمد على لم تتمكن المصالح الأجنبية - عموماً - من توسيع دائرة نشاطها فى مصر.. حيث كان هذا الوالى القوى يرى فى اتساع هذه المصالح عاملاً ضاراً بطموحه فى جعل مصر دولة حديثة قوية تستطيع مواجهة السلطة العثمانية المحتضرة ومن خلفها الدول الأوربية ، وخاصةً بعد فتوحات الجيش المصرى المشهورة، ولذلك كانت وفاة محمد على بمثابة وفاة - أيضاً - لطموحه الذى لم يورثه أبناؤه من بعده .. الذين قد عاشوا بغير طموح لتطوير مصر وتقدمها.. ومن ثم فقد رحبوا بالمصالح الأجنبية لكى تعمل وتنشط فى مصر بغير حساب، وبالتالى فقد نظمت هذه المصالح الرأسمالية الأجنبية غزواً شاملاً للريف المصرى باعتباره أهم مجال استثمارى استغلالى فى مصر الإقطاعية، وقد نجح هذا الغزو من حيث وصوله بسهولة وسرعة إلى أعماق الريف، ومن حيث امتداد عمره، بفضل العوامل التالية..

١- تمتع هذه المصالح الأجنبية بمظلة واقية تتمثل فى قوانين المحاكم المختلطة التى كانت تحمى الأجانب فقط دون المصريين..

٢- الاهتمام المبالغ فيه من قبل أسرة محمد على نحو المصالح الأجنبية عموماً وكان ذلك على حساب الشعب المصرى وحده..

٣- عدم نجاح الثورة العرابية، ثم تواجد الاحتلال الإنجليزي لمصر..

٤- غياب قوة الطبقة العاملة الحديثة، وقوة الرأسمالية الوطنية الحديثة، هاتين القوتين الاجتماعيتين المعاديتين للاستعمار والإقطاع اللتين لم تتواجدا بشكل قوى

وكاف فى الحياة الاجتماعية المصرية حتى نهاية القرن التاسع عشر.

٥- مشاركة بعض الشخصيات المصرية الموجودة فى قمة السلطة فى هذه المصالح الأجنبية وذلك باعتبارهم شركاء أصاغر، وطبعاً كانت هذه مغريات الغزو الرأسمالى وضماناته أيضاً للحصول على أرض زراعية بالمجان عن طريق أسرة محمد على أو الحكام المصريين أو بما يشابه المجان عن طريق الرهون التى كانت شائعة فى هذه الأيام، وللحصول أيضاً على أيدى عاملة كثيرة جداً ورخيصة جداً تستطيع تحويل الريف المصرى إلى مزرعة قطنية مربحة يمكنها منافسة مزارع القطن فى الجنوب الأمريكى وذلك خدمةً لمصانع النسيج فى لانكشير وغيرها..

وعلى الفور أخذ الغزو الرأسمالى للريف مواقع حصينة وثابتة على شكل تفاتيش زراعية حديثة أشبه ما تكون بالورش الصناعية، وذلك مثل تفتيش البارون منشه فى ميت بره منوفية ومثل تفتيش جاناكليس فى البحيرة، وبجانب هذا تواجدت مواقع أكثر حداثة وتتمثل فى الشركات الزراعية الآتية..

١.شركة أراضي أبو قير، وقد تأسست فى عام ١٨٨٨ برأسمال بريطانى وكانت لندن مقراً لها، وكان غرضها اصلاح وتمليك أراضي بحيرة أبى قير التى تبلغ مساحتها ٣١ ألف فدان. وقد تم تجفيف البحيرة فى عام ١٩٥٠، وفى ٣١ مارس عام ١٩٥٦ كانت مساحة الأراضى المملوكة للشركة ٣,٨٦٧ فدان، ويبلغ رأسمالها ٣٠٠ ألف جنيه وصافى ربحها السنوى ٤٧,٠٣٨ جنيهاً..

٢.شركة أراضي البحيرة التي تكونت فى يونيو عام ١٨٨١ وكانت تمتلك فى عام ١٩٥٦ أراضي زراعية قدرها ٣٨,٨٥٨ فداناً..

٣.الشركة المصرية الجديدة تأسست فى إنجلترا فى يوليو عام ١٨٦٩ برأسمال قدره ٣٧٥ ألف جنيه..

٤. الشركة الزراعية الصناعية تأسست فى مارس عام ١٨٩٧ برأسمال قدره ٢٥٦,٧٣٧ جنيهاً..

٥. الشركة المصرية للأشغال الزراعية تأسست فى نوفمبر عام ١٩٠٤ برأسمال قدره ١٢٧,٥٢٠ جنيهاً. وكانت تملك فى ديسمبر عام ١٩٥٥ أراضي زراعية قدرها ١٠٣١ فداناً فى البلقاسون مركز كفر الدوار..

٦. الشركة الإنجليزية المصرية لتجزئة الأراضى وقد سجلت فى أكتوبر سنة ١٩٠٥، وكانت لا تملك أراضي زراعية منذ عام ١٩٥٠ ولكنها كانت تملك ٥٠٪ من أسهم دائرة النجيلة الزراعية فى حوش عيسى وقد بدأت هذه الشركة برأسمال قدره ١٦٠ ألف جنيه زاد إلى ٣٠٠ ألف جنيه ثم هبط إلى ٢٠٠ ألف جنيه فى عام ١٩٥٤..

٧. شركة أراضي الغربية تأسست فى يونيو سنة ١٩٠٥ ويبلغ رأسمالها ٦٠٠ ألف جنيه وكانت تملك فى ٣١ ديسمبر عام ١٩٥٥ أراضي زراعية مساحتها ٥,٥٤٢ فداناً فى محافظتى الغربية والبحيرة..

٨. شركة أراضي سيدى سالم تأسست فى يونيو عام ١٩٠٦ برأسمال قدره ٢٠٥,٩٥٦ جنيهاً وكانت تملك فى ٣١ ديسمبر عام ١٩٥٥ أراضي زراعية مساحتها ١,٦٢٣ فداناً..

٩. الاتحاد العقارى المصرى تأسس فى سنة ١٩٠٥ ، وكان رأسماله ٣٢٥ ألف جنيه بالإضافة إلى خمسة آلاف سهم تأسيس. وفى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٥ كان يملك ١٤٢٣ فداناً..

١٠. شركة أراضي كوم أمبو وقد سجلت فى أبريل سنة ١٩٠٤ ويبلغ رأسمالها ٨٠٠,٠٠٠ ألف جنيه ، وكانت تملك ٣٠ ألف فدان تقوم بزراعتها قصب سكر..

١١. شركة أراضي الشيخ فضل تأسست فى مارس سنة ١٩٠٥ وكان رأسمالها يبلغ ٦٩٠,٠٠٠ ألف جنيه وفى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٥ كانت تملك ٨٨٩ فداناً تزرعها قصب سكر..

١٢. شركة القاهرة الزراعية وقد سجلت فى أكتوبر ١٩٢٦، وكانت تملك أراضي زراعية فى الوجه البحرى وهى أراضي مقسمة إلى تفاتيش زراعية فى محافظة القليوبية والشرقية وكان رأسمالها لا يبلغ ٤٠ ألف جنيه..

١٣. شركة أراضي الدقهلية وقد سجلت فى يناير سنة ١٩٢٩ وكانت تملك فى مارس سنة ١٩٥٦ أراضي زراعية مساحتها ٤٩٢ فداناً فى محافظتى الدقهلية والبحيرة..

١٤. شركة مصر العقارية وهى فرع بنك مصر وكان رأسمالها ١١٦ ألف جنيه فى عام ١٩٥٥ وتملك ١,١٦٠ فداناً..

وهذه المؤسسات الزراعية باعتبارها مواقع رأسمالية فى قلب ريفنا كانت تساندها مواقع أخرى رأسمالية، وربوية ممثلة فى عدد كبير من البنوك كان أبرزها البنك العقارى المصرى الذى تأسس سنة ١٨٨٠ وقد أسسه ثلاثة من كبار المرابين اليهود فى مصر، وهم سوارس، ودولو، وقطاوى، وذلك بالمشاركة مع ثلاثة بنوك فرنسية كبيرة، وكان نشاط هذا البنك مخيفاً جداً، حيث بلغت قيمة سلفياته منذ إنشائه حتى سنة ١٩١٠ قرابة ٥٢,٥ مليون جنيه مقابل رهن ١,١٥١,٤٢٣ فداناً، أى ثلث مساحة الأرض المزروعة فى مصر.. ومن ثم فقد كانت هذه المواقع فى جملتها هى التحقيق الفعلى لغزو الرأسمالية الأجنبية هذا الغزو الذى استقر قرابة مائة عام يستغل الأرض ومن عليها فى ظروف الحياة الإقطاعية مسبباً فى وجود عدد من المظاهر.. أولها.. انتشار الرأسمالية الزراعية فى الريف المصرى إلى حد أن بعض

الوسايا والأبعديات التى كانت مملوكة للإقطاعيين قد تأثرت بروح هذه الرأسمالية الزراعية، ولهذا لجأت إلى شراء العمل المأجور الخالص من السُخرة والعمل الاكراهى أسوة بما تفعله الرأسمالية الأجنبية التى وجدت فى العمل المأجور أسلوباً مناسباً لفلاحة الأرض وزيادة انتاجيتها ، وخاصة بالنسبة لزراعة القطن التى تتطلب مهارات فلاحية ومهنية ..لا يمكن الحصول عليها بكثرة إلا عن طريق العمل الحر علماً بأن هذه الرأسمالية قد مارست من قبل استخدام السُخرة فى المشاريع الزراعية والإنشائية بشكل واسع كما ذكرت من قبل.. وثانيها.. تطوير علاقات الانتاج الإقطاعية فى الريف بشكل جزئى من خلال تواجد حرية العمل فى مصر الإقطاعية بناءً على الإعلان العام للدعوة للعمل الحر فى حفر القناة، وبمقتضى الأمر الذى أصدره الوالى سعيد باشا بإعفاء الفلاحين الذين يعملون فى الأبعديات والجفالك وعُهد كبار الملاك من السُخرة، وكان هذا الاعتراف الرسمى للعمل شبه الحر فى الريف عاملاً فى تطوير علاقات الانتاج الإقطاعية تطويراً جزئياً فى القرن الماضى، حيث كان بمثابة الأساس النظرى والقانونى لإنشاء سوق العمالة الريفى لأول مرة فى مصر.. ثالثها.. قيام الوجود الفعلى لسوق العمل الحر فى الريف بعد ذلك نتيجة لاتساع شرعية هذا العمل .. وفقاً لقانون إلغاء السُخرة الصادر فى عام ١٨٨٩ نظراً لاحتياجات مشاريع الرأسمالية الأجنبية نفسها إلى مزيد من الأيدى العاملة الحرة.. وخاصةً مشاريعها الصناعية التى كانت تخدم كافة استثماراتها الزراعية مثل صناعة حلج القطن وكبسه، وصناعة النقل بالسكك الحديدية الضيقة.. رابعها.. بتواجد سوق العمل تواجدت أيضاً ظاهرة البطالة بكل أشكالها وصورها، حيث كان وما يزال هذا السوق يعانى نشاطاً فى العرض وخمولاً فى الطلب، يشهد على ذلك الارتفاع المستمر فى فائض عمال الزراعة الذى وصل فى عام ١٩٤٧ إلى ٤٢٪ ثم ارتفع فى عام ١٩٥٤ إلى ٤٧٪ من مجموع عمال الزراعة..

خامسها.. من جوف هذه البطالة تولدت ظاهرة التراحيل الاختيارية.. حيث اضطرت الآلاف المؤلفة من الأجر الزراعيين إلى الهجرة والترحال عن قراهم وجيرتهم للبحث عن العمل حتى لا يموتون جوعاً.. سادسها.. استمرارية الأشغال الإنشائية والزراعية بشكل موسمي وذلك كأشغال حفر الترع والمصارف وتطهيرها وإنشاء الطرق واستصلاح الاراضي وزراعة القطن وشتل الأرز، وكلها أشغال تعتمد حتى الآن على العمل اليدوى الرخيص.. سابعها.. نشأة الوجود المهنى لعمال التراحيل الذين قد احترفوا مهنة الحفر والردم بجانب احترافهم العمل الزراعى.. ثامنها.. ظهور رأسمالية المقاولات فى مجال الأشغال الإنشائية والزراعية كظاهرة استغلالية طفيلية لم تعرفها الحياة المصرية إلا منذ حفر قناة السويس، وكان ظهورها بمثابة تحقيق لقانون التطور الرأسمالى فى بلادنا وخاصةً بعد تواجد مهنة التراحيل وعمال التراحيل..

رأسمالية المقاولات..

ورأسمالية المقاولات فى مصر هى ثمرة من ثمرات الغزو الذى نظمته الرأسمالية الأجنبية لريفنا .. ولهذا كانت طفيلية للغاية، حيث لم تمارس نشاطاً زراعياً أو مالياً أو صناعياً فى الريف، بل كانت تمارس نشاطاً شاذاً يتمثل فى تجارة البشر، أى شراء البشر ثم بيعهم بعد الحصول على عمولة وسمسرة، وذلك عن طريق النظام المعروف بنظام المقاولات الذى كان نظاماً احتكارياً قابضاً على سوق العمل الريفى بشدة وإحكام بحيث لا يصل إليه أحد إلا عبر مسالك هذا النظام الذى يبدو من الناحية المظهرية كشكل تنظيمى لتشغيل عمال التراحيل، إلا أن الحقيقة تؤكد أنه كان نظاماً احتكارياً لممارسة النخاسة والرق الحديث. حيث كان يقوم بشراء قوة العمل لدى أنفار التراحيل لاستهلاكها بنفسه بل كان يتاجر فيها.. بمعنى أنه كان يتمم عملية الشراء هذه من أجل

عملية بيع أخرى قد سبق الاتفاق عليها بدون علم هؤلاء الأنفار أصحاب قوة العمل المباعة، ولهذا فقد كان هذا البيع المستتر هو نوع من النخاسة وتجارة الرقيق لأنه يشبه إلى حدٍ ما بيع جماعات العبيد بغير علمهم وبغير إرادتهم..

وعلى هذا الأساس المنافى لحرية العمل كان يتم التعاقد على أنفار التراحيل بعيداً عنهم بحيث لم يكونوا طرفاً مقابلاً فى هذا التعاقد باعتبارهم أصحاب قوة العمل المباعة، كما يتم عادةً فى المجال الصناعى حيث يكون هذا التعاقد حراً ومباشراً بالمفهوم الرأسمالى، وذلك بين العامل باعتباره مالكاً لقوة العمل المباعة وبين الرأسمالى باعتباره مالكًا للنقود.. وطبعاً كان هذا يعنى غياب العلاقات التعاقدية القانونية فى مجال عمال التراحيل، بينما كانت وما تزال تسودهم علاقات اجتماعية متخلفة بها سمات من التبعية والأبوية بل والسُخرة..

والدور الوظيفى لرأسمالية المقاولات كان يبدو سلبياً خالصاً، بحيث لم تشترك فى الإنتاج ، ولم ترتبط به إلا من خلال الورقة المحترمة والمقدسة التى تسمى «عقداً» هذا العقد الذى يلقى التقدير والإجلال فى الحياة الرأسمالية لدرجة نعته وتوصيفه.. بشريعة المتعاقدين.. حتى ولو كان تعاقداً غير إنسانى ، وغير أخلاقى وضار بمصلحة الجماهير العاملة، كما كان يتم فى عقود توريد عمال التراحيل، ولهذا فهى رأسمالية طفيلية لاعتمادها على الأخذ دون العطاء، حيث كان على عامل التراحيل أن يحفر الأرض ويحمل التراب وعلى المقاول أن يكسب الذهب..

تصنيفة المقاولين..

نتيجة للربح الجنونى ، والسهل التى كانت تحققه رأسمالية المقاولات فقد ظل مجال مقاولات الأنفار فى بادئ الأمر حِكراً على الخواجات الأجانب والمتمصرين من اليهود نظراً لتمتعهم بقوانين المحاكم المختلطة، ولم تدخل عناصر الرأسمالية

المصرية هذا المجال الطفيلى إلا بعد ثورة ١٩١٩، حيث حصلت الرأسمالية الوطنية وحدها على مكاسب اقتصادية وسياسية جعلتها تجمد الثورة أي ثورة ١٩١٩ التي كانت عارية من المضمون الاجتماعي للأجراء والفقراء وتعرقل أيضاً اندفاعها نحو غايتها الاجتماعية التي لم تر النور، ومن ثم فقد تضخمت رأسمالية المقاولات وتنوعت فئوياً، حيث ظهرت فئات من مقاولى الأنفار الكبار، والمتوسطين، والصغار، المعروفين بسواقى الأنفار وكان من أبرز شخصيات المقاولين، أحمد باشا عبود، وسمعان، وطراد، ودوس، وعلوى، وزلعوم، وأخنوخ فانوس، والكونت صعب، والبارون منشه، وصيدناوى، وملحم، ومرشان، وأنيس سراج الدين، ووديع ملطى، وغيرهم. وهؤلاء هم كبار مقاولى الأنفار الذين قد تربعوا فوق قمة التسلسل الاستغلالى فى مجال التراحيل لانتسابهم اجتماعياً وطبقياً إلى الرأسمالية الكبيرة التى كانت تشارك فى حكم مصر من خلال تحالف الإقطاع ورأس المال الممثل فى الأحزاب السياسية الرجعية كحزب الأحرار الدستوريين والحزب السعدى والجناح اليمينى من حزب الوفد المصرى..

ومقاولى الأنفار من هذا النوع لا علاقة لهم تقريباً بعملية الانتاج التى يقوم بها أنفار التراحيل من حفر وردم وخلافه حيث كان ينحصر نشاطهم كليةً فى إنهاء إجراء المناقصات الخاصة بأشغال التراحيل التى كان يتم بمقتضاها الحصول على عقود الأشغال الزراعية ، والإنشائية مثل استصلاح الأراضى وشق وتطهير الترع والمصارف وإنشاء الطرق والكبارى والأهوسة..

وهذه المناقصات كانت صورية وشكلية، حيث كان التوزيع الفعلى للأشغال الحكومية يتم عادةً فى مكاتب وزراء الأحزاب القديمة حسب علاقات المصلحة، وحسب العلاقات الحزبية والاجتماعية والشخصية لكل واحد من المقاولين الكبار

الذين كانوا يشكلون الشريحة العليا فى رأسمالية المقاولات الاحتكارية.. وبعد إنهاء المراسيم الروتينية للمناقصات كانت تتولى مكاتب هؤلاء المقاولين بالقاهرة الاتصال السريع بشبكة العملاء والأتباع من مقاولى الأنفار المتوسطين والصغار لإعداد عقود توريد الأنفار المطلوبة .. تبعاً لحجم المشروع الخاص بالتعاقد مع دفع العربون المناسب من قبل النخاس الكبير أو المقاول الكبير الذى كان يتوقف نشاطه حيال كل عملية عند هذا الحد، حيث كان يتولى مقاولى الأنفار المتوسطين والصغار مباشرة التنفيذ والعمل..

والمقاول الكبير باعتباره ضمن قمة التسلسل الاستغلالى فى مجال التراحيل كان يحصل على ربح فاحش للغاية لدرجة أن بعض العاملين فى هذا المجال كانوا يقدرون ربحه اليومى بمبلغ يتراوح ما بين ٨٠ إلى ١٠٠ قرش عن كل عامل مشتغل، وذلك على أساس أن مناقصات الأشغال عامةً كانت تتضمن سعراً تقليدياً لأشغال الحفر هو مبلغ عشرين قرشًا للمتر الواحد فى حين أن عامل الترحيلة كان يقوم بحفر قرابة ستة أمتار يومياً نظير أجر يومى لا يزيد على عشرة قروش، يضاف إليها مثلها ، أو ضعفها نظير العمولة والسمسرة التى كان يحصل عليها بقية تصنيفة المقاولين، وخير شاهد على حقيقة هذا الربح الفاحش، هو ما حدث بالمنصورة مؤخراً أى فى عام ١٩٦١ الذى قد بدأ فيه تحولنا الاجتماعى الناصري، حيث شاركت محافظة الدقهلية مشاركة صغيرة ومحدودة فى تنفيذ عملية بحر طناح قرب مدينة المنصورة التى كان يقوم بها أحد كبار المقاولين، وكان ذلك على سبيل التجربة فقط. وقد تمت هذه المشاركة المحدودة بواسطة ٤٥٠ عاملاً ترحيلة أحضرتهم المحافظة من قرية دنديط مركز ميت غمر ليقوموا بإنهاء عدد من الكيلو مترات القليلة فى عملية التحويل المذكورة. وقد انتهى عمل هؤلاء العمال على خير وجه علماً بأنهم كانوا يشتغلون ساعات العمل المقررة ، وهى ثمانية ساعات يومياً وتقدم لهم المحافظة بعض مواد التغذية ، ومع هذا فقد تحقق ربحاً صافياً قدره خمسة آلاف جنيه..

ويأتى المقاول المتوسط فى المرتبة الثانية من التسلسل الاستغلالى فى أعمال التراحيل، وهذا المقاول الذى كان ينتسب عادةً إلى طبقة أغنياء الفلاحين ذات السطوة والمهابة والنفوذ فى الريف قد نزل إلى مجال التراحيل بدافع الحصول على أرباحه الخيالية التى تفوق كثيرًا الأرباح التى تجنيها الزراعة. ولكن هذا المقاول كان لا يُكتب له النجاح فى عمله إلا إذا توافرت له هذه الصفات..

١- لابد أن يكون لديه ملكية مناسبة من الأرض أو لديه ضامناً مليئاً من ملاك الأرض الأغنياء حتى يمكنه الحصول على العرابين المالية اللازمة لتدعيم أرضيته المالية فى القرى، وتغطية عمليات حشد الأنفار وتجميعهم، وذلك من المقاول الكبير الذى كان لا يعطيه مليماً واحداً إلا إذا تحقق من الضمانات الكافية..

٢- ضرورة انتسابه إلى عائلة غنية وقوية فى الريف حتى يستند إلى عزوتها وإلى حمايتها فى صراعه الدائم مع منافسيه من المقاولين، وأتباعه من الأنفار..

٣- من الأهمية تقوية علاقاته بأشقياء الريف من القتلة، وقطاع الطرق فى ناحيته باعتبار أن هذه العلاقات كانت تشكل خير ضمان لنجاحه فى مقاولات الأنفار، حيث كانت تساهم فى تدعيم مركزه بسوق العمالة بحيث لا يستطيع أى مقاول منافس أن يقترب من القرى الواقعة ضمن دائرة نفوذه، وبحيث لا يجرؤ أى نفر أو سواق أن يأكل عليه مليماً واحداً من أرضيته المالية الممثلة فى عرابينه المبعثرة هنا وهناك..

٤- استعداده باستمرار على احتراف البلطجة بغير حياء، على أساس أن العمل فى المقاولات يعتبر بلطجة مشروعة..

ورغم هذه الصفات السلبية فى جملتها فقد كان المقاول المتوسط يشارك فى عملية الانتاج بدور إشرافى .. حيث كان يتردد على مواقع العمل ويشرف على حشد الأنفار وتجميعهم، وذلك مقابل عمولة كانت تزيد على ٢٥٪ من مجموع أجور الترحيلة

الواحدة، ولهذا كان يعيش فى حالة من الرواج الذى يصل إلى درجة الفخفخة، حيث السيارات الملاكى الفخمة ، والقصور المضاءة بالكهرباء فى قلب الريف البائس والمظلم..

وآخر حلقات التسلسل الاستغلالى هو المقاول الصغير الذى كان يطلق عليه تسمية.. سواق الأنفار، أو عهدة الأنفار.. وكانت عُشريته أى عمولته تتراوح ما بين ١٠٪ و١٥٪ من جملة أجور الترحيلة، علماً بأنه أقرب المقاولين إلى عمال التراحيل ، وأكثرهم ارتباطاً بمواقع العمل والانتاج، حيث كان يقوم بالعمل الإشرافى بل والتنظيمى أثناء العمل فى أشغال التراحيل وأثناء حشد الأنفار من قراهم، وكان هذا المقاول يقيم فى القرية مؤدياً مهمة الصراف، والتاجر والمُرابى بالنسبة لعمال التراحيل، وذلك نتيجة لحالة الشره الشديدة التى تسيطر عليه لإحساسه بأنه أقل حلقة فى هذا التسلسل الاستغلالى وآخرها فى حين أنه أكثر المقاولين إلتصاقاً بالعمل والعمال ولهذا فهو يتفنن ويتحايل لتقويض هذا النقص من خلال مضاعفة أرباحه بخطف أثمان نقل الترحيلة ثم إرغام عمالها على تأدية يوم عمل أو أكثر بغير أجر مقابل عودتهم إلى قراهم بالسيارات، أو بالتلاعب فى أجورهم ومحاولة إنقاصها لحسابه، هذا بخلاف ما تثمره ارتباطاته المالية من العرابين الموجودة فى ذمم الأنفار من ربا فاحش ومكسب حرام، حيث كان يقدم عرابينه فى أيام البطالة الموسمية للعمال على شكل أشياء ثمينة وسلع غالية الثمن « كاللحم الوقيع » والشاى والسكر ، والمعسل ، والحبوب ، والملابس وحتى الأكفان..

ووظيفة المقاول الصغير تفرض عليه صداماً مستمراً مع العمال الذين ينظرون إليه باعتباره الواجهة الاستغلالية فى مجال التراحيل، ومن ثم فقد كان نشاطه محفوفاً بالمخاطر بحيث لا يستطيع ممارسته إلا إذا توافرت له بعض صفات المقاول المتوسط من حيث الوضع المالى والعائلى ومن حيث خبرة الإجرام والبلطجة..

الصراع على مناطق النفوذ..

رغم ما يبدو من هدوء فى سوق العمالة الريفى، فقد كان يدور فى أعماقه صراع دموى رهيب .. كان يتخذ مظاهر إجرامية كالقتل وحرق الزرع ، وتعليق وتسميم الماشية وسرقتها، وطبعاً فهذا الصراع لم يكن صراعاً طبقياً بل كان فى مجموعه صراعاً رأسمالياً وتنافسياً يتم فى أغلب الأحوال بين عناصر رأسمالية المقاولات فى الريف، وذلك بشكل مستتر وتآمرى نتيجة لمحاولات بعض المقاولين القيام بغزو مناطق نفوذ غيرهم من المقاولين عن طريق شراء الأتباع من سواقين وأنفار مقابل أجور وعرابين سخية بقصد تجميع وحشد الأنفار بعيداً عن مقاولهم الأصلى الذى كان يقاوم هذا الغزو التنافسى بشراسة .. لدرجة إعلانه النفير على كل منافسيه من مقاولين وأنفار، وذلك من أجل الحفاظ على مجال نشاطه من حيث ضمان استمرارية تبعية الأنفار له وعدم هجرتهم بعيداً عن نفوذه، ومن حيث ضمان عدم ضياع أى مليم من أرضيته المالية لدى العمال..

وبسبب هذا الصراع كانت تنقسم القرية الواحدة عائلياً وإدارياً وجغرافياً، بمعنى أن كل عائلة فى القرية تساند أقرب المقاولين لها، وأن العمدة ومشايخه وخفره يتحيزون إلى المقاول الذى تربطه بالعمدة علاقات القربى والمصلحة.. وأن كل ناحية فى القرية تناصر ابنها من المقاولين..

ومن أمثلة هذا الصراع ووحشيته ما حدث فى قرية البوها مركز ميت غمر التى هى أحد المستودعات الكبيرة لعمال التراحيل.. حيث كان بها ثلاثة من مقاولى الأنفار الذين تجمعهم علاقات القرابة ، وهم المقاول الشوربجى الذى كان يسيطر على ناحيته القبلية من القرية، والمقاول عنترالنمنم، وخاله المقاول الشيخ سيد اللذان كانا يسيطران على ناحيتها البحرية من القرية.. وبسبب المنافسة بينهم بغية

السيطرة على سوق العمل فى القرية دب بينهم الصراع الذى قد أدى بهم إلى قتل بعضهم بعضاً بدون أى مراعاة لعلاقات القربى بينهم..

وقد بدت حوادث هذا الصراع فى سنة ١٩٥٥ باعتداء المقاول عنتر وإخوته على خالهم ، ومنافسهم المقاول الشيخ سيد، ولم تمض أيام على هذا الحادث إلا وقد وقع إعتداء انتقامى على والد المقاول عنتر الذى لم يسكت على هذا الحادث الذى تسبب فى إصابة والده بعاهة مستديمة، والذى تسبب أيضاً فى اهتزاز مركزه فى مجال التراحيل ، ولهذا فقد رد على الفور بقتل أقوى شخصية فى عائلة خاله المقاول المنافس الذى قد اضطره هذا الحادث إلى التخلى عن نشاطه فى مقاولات التراحيل. وبذلك انحصرت المنافسة للسيطرة على سوق العمال فى القرية بين المقاولين الشوربجى وعنتر اللذين قد قتل بعضها بعضاً حتى سنة ١٩٦٠..

بورصة توما..

كانت بورصة توما «قهوة» التى يملكها الخواجة توما اليونانى فى ميت غمر تمثل المركز الرئيسى لسوق العمالة الريفية فى مصر كلها وتمثل أيضاً البورصة الخاصة برأسمالية المقاولات.. حيث كان يتم فيها أغلب عمليات بيع وشراء البشر دون علمهم وبدون وجودهم، وذلك بواسطة النخاسين من مقاولى الأنفار الذين كانوا يتخذون مظهر الزبائن المستديمة لبورصة توما. والذين كان يبدو عليهم أمارات النعمة حيث القفاطين المهندمة ، والعمائم الناصعة البياض ، والجلاليب الصوفية المعتبرة والشيلان الكشميرية النادرة، وفى انتظارهم خارج البورصة كانت تقف السيارات الملاكى الفخمة...

وهذه البورصة التى كانت تشبه بورصات مدينة شنغهاى الخاصة ببيع وشراء البشر من عمال التراحيل .. كان يتحدد فى داخلها تسعيرة بيع ، وشراء التراحيل،

وبالتالى تسعيرة السمسرة والعمولة، ولهذا كان يتوافد عليها كل مقاولى الأنفار ووكلاؤهم ومندوبوهم لإتمام المساومات ، والتعاقدات الخاصة بتوريد أنفار الترحيلة بمساعدة السماسرة المتخصصين ، والمحترفين الموجودين دائماً فى بورصة توما التى كانت أيضاً بمثابة وعاء يتجمع فيه كل أخبار مجال التراحيل عموماً من منافسات ، وصراعات ، وحوادث مختلفة .. كانت تتخذ على الفور شكل حكايات وقصص مثيرة يتناقلها كل رواد وزبائن البورصة بما فيهم من ماسحي الأحذية، وماسحي الجوخ على السواء..

والعامل الرئيسى فى وجود هذه البورصة الشاذة التى كانت سوقاً للنخاسة فى مدينة ميت غمر، هو الكثرة الهائلة والمستمرة للأيدى العاملة فى جنوب محافظة الدقهلية وخاصة قرى مركز ميت غمر التى أصبحت الموطن الأول لحرفة التراحيل، وذلك نتيجة للزيادة الملحوظة فى عدد الفلاحين المعدمين والفلاحين الكادحين من ملاك القراريط الفقراء، الذين قد أرغمتهم كلهم ظروف المعيشة والحياة على التخصص فى أعمال الحفر والردم منذ نهاية القرن الماضى، حيث أصبح الجد والحفيد يعملان جنباً إلى جنب فى الترحيلة. ويؤيد ذلك ما قرره محمد جمال الرئيس السابق للاتحاد التعاونى بميت غمر، بأن عدد عمال التراحيل فى مركز ميت غمر قد وصل فى عام ١٩٤٦ إلى قرابة ستين ألف عامل، ويقرر يحيى زغلول رئيس مجلس مدينة ميت غمر بأن عددهم فى عام ١٩٦٤ كان يفوق عدد عمال التراحيل فى القليوبية والبحيرة والفيوم وبنى سويف، علماً بأن عدد عمال التراحيل بالجمهورية فى نفس العام قد وصل إلى ٢٠٠ ألف عامل منهم ١٢٠ ألف عامل فى الدقهلية، وأن ٧٥٪ من هؤلاء يوجدون فى مراكز ميت غمر وأجا والسنبلاوين، وذلك حسب تقديرات وزارة العمل..

التخصص المهنى لحرفة التراحيل..

نتيجة لاستمرار حرفة أشغال التراحيل قد دفع عمالها إلى ضرورة التخصص نزولاً على حكم العادة ومراعاة لمتطلبات العمل، حتى قد أصبح التخصص المهنى فى صفوف عمال التراحيل على الشكل الآتى..

- **الفواسة وشيالى المقاطف** :.. إن عمل هؤلاء العمال هو تخصص مهنى واحد فى أشغال التراحيل، حيث يكمل الشيال عمل زميله الفواس، ولهذا فإنهما يتبادلان العمل أثناء المقطوعية. وشيالة المقاطف تتنوع حسب الجهات الريفية المختلفة، حيث تتم بواسطة شيل الوسط، أو الشيل على الكتف، أو الشيل العوادى، أى الشيل على الرقبة، ويشترك فى هذا العمل النساء والرجال.. ويقوم الفواسة وشيالى المقاطف بإنشاء الطرق حسب المقطوعية التى كانت تقدر للعامل يومياً إلى ثمانية أمتار، حيث يقوم العامل بنقل كميات التراب من جانبى الطريق لالقائها على الطريق نفسه، مع العلم أن الكميات المنقولة يزداد حجمها على الطريق بأكثر من ٥٠٪ لأنها قد أخذت من الأرض الجص أى المركزة، وبعد إلقائها على الطريق تصبح أقل تركيزاً بحيث يتضخم حجمها عند عملية القياس والتقدير مما كان يعود بالفائدة على المقاولين وحدهم..

- ويشتغل هؤلاء العمال كذلك فى أشغال شق الترع والمصارف وتطهيرها وفى أشغال تكلس النيل بالأحجار وبناء الأهوسة - أى المجارى الملاحية المبطنة بالأحجار - وأقسى الأشغال بالنسبة لهم تتمثل فى حفر الكبارى والأهوسة وصناديق المصارف التى تسمى بالصحارات والتى تشبه الأنفاق، وتبدو هذه القسوة فى شيالة المقاطف، حيث يضطر العامل إلى الهبوط مسافة تصل فى بعض الأحيان إلى أربعة أمتار تحت سطح الأرض ثم الصعود منها حاملاً مقطفه الملىء

بالتراب المبلل بالماء، أى بالوحل لكى يلقى به بعيداً فى مكان تشوين التراب، ويتم الصعود والهبوط على حائط مائل لعدم وجود السقالات الخشبية التى تصلح لمثل هذا العمل الشبيه بأعمال تسخير العبيد فى الماضى..

- **عمال الكوريك** :.. وهؤلاء العمال يقوم الواحد منهم بعمل الفواس وزميله الشيال فيقوم بالحفر والردم معاً بواسطة الكوريك. وهذا العمل يحتاج إلى مهارة فنية وقوة جسمانية مناسبة، وهو من الأعمال الشاقة فى مهنة التراحيل ولذلك يحصل عامل الكوريك على أجر مرتفع عن أجور الفواسة والشيالة. ويشتغل به عامل الترحيلة الصعيدى والبحراوى إذا كان العمل فى أرض جافة. أما إذا كانت الأرض رطبة فلا يستطيع العامل الصعيدى العمل بها..

- **عمال الدوكوفيل** :.. وهؤلاء العمال يقومون بنقل أتربة الحفر والردم بواسطة قاطرة صغيرة يدفعونها بأيديهم على قضبان حديدية. وهو من أشقى أعمال التراحيل أيضاً..

- **عمال الدريسة المؤقتين**.. إن هؤلاء العمال يمارسون أعمال تجديد القضبان الحديدية الخاصة بخطوط السكك الحديدية فى الوجهين القبلى والبحرى. وذلك بواسطة مقاولى الأنفار، وإن أغلبهم من محافظتى قنا وسوهاج..

- **العمال الدباشة**.. وحتى شيالة الأحجار قد تخصص فيها بعض عمال التراحيل الصعايدة الذين احترفوا نقل الدبش بطريقة تتطلب المهارة والقوة..

- **عمال المكدان** :.. ويعملون فى رصف الطرق بالأسمنت أو البازلت، وفى حالة الرصف بالبازلت يقومون بنقل كميات البازلت وفرشه على الأرض ثم رشها بالأسفلت..

- **عمال تكسير القصب**:.. يتواجد هؤلاء العمال الذين تخصصوا فى تكسير

القصب ، وتقشيره ، وشحنه إلى مصانع السكر فى محافظات سوهاج وقنا وأسوان، ويشتغل فى هذا العمل الموسمى الرجال والأحداث دون النساء وفقاً للتقاليد الصعيدية..

- **عمال المشروعات الزراعية**.. لم يعد الكثير من عمال التراحيل الذين احتواهم التخصص المهنى لحرفة التراحيل، عمالاً زراعيين ماهرين فى أشغال فلاحة الأرض، وذلك باستثناء عمال التراحيل الذين احترفوا الأشغال الزراعية الخالصة كشتل الأرز، وجنيه ، وعزق القطن ، وزرعه وهؤلاء كانوا يذهبون للعمل فى التفاتيش الزراعية، وفى موسم حلج القطن يعملون بالمحالج عن طريق مقاولى الأنفار..

سياط المقاولين..

بعد تواجد شكل التخصص المهنى فى مجال التراحيل عملت رأسمالية المقاولات على إيجاد أشكال وظيفية رادعة وزاجرة كانت بمثابة سياط لها فى مواقع العمل والإنتاج، وذلك بقصد تكثيف العمل والمقطوعية لزيادة انتاجية العمال بواسطة إشاعة الخوف والرعب فى منطقة العمل التى كانت تتحول إلى ساحة جهنمية تمتص المزيد من دم العمال طوال فترة العمل والتشغيل بغير شفقة ولا رحمة على الإطلاق، وكانت تتمثل هذه الأشكال الوظيفية الرادعة فى وظائف الريس، والخولى، والميالة، هذه الوظائف التى كان يشغلها عادةً القتلة ، وقطاع الطرق من أشقياء الريف مقابل أجور وإكراميات سخية..

وبجانب الوظائف الرادعة ابتدعت الرأسمالية وظيفة أخرى حافزة هى وظيفة القيدة: أى العامل الذى يقود فرقة من العمال أثناء تأدية المقطوعية، وذلك بهدف زيادة إنتاجية العمال أيضاً بإثارة حماسهم بفضل ما يقدمه القيدة من قوة المثل فى العمل والمقطوعية.. حيث كان يوضع القيدة على رأس فرقة من العمال على أن يحقق

قبلهم إنتاجية كثيفة وعالية لتكون نموذجاً ومثلاً لعمال فرقته الذين يجب عليهم الوصول إلى مستوى هذه الإنتاجية مهما كلفهم ذلك من عناء وجهد نتيجة لهذا الحافز الشيطانى الذى كان يولد فى نفوسهم حماسًا أشبه ما يكون بالانفعال الذى اختلط فيه الحماس بالغضب ، والسخط .. والذى اختلطت فيه أيضاً الغيرة بالحقد والغيظ..

والعامل القيدة كان يتم اختياره من العناصر الشابة ذات المهارة والقوة الجسمانية الخارقة لدرجة تشبيهه بالجمل وذلك حسب المثل الشعبى القائل - من قلة الجمال خلو الأعور قيدة - وذلك مقابل إكرامية لا تتعدى قروشاً معدودات يأخذها من المقاول. ولهذا كانت وظيفة القيدة هى أداة يستعملها مقاولو الأنفار لامتصاص عافية عمال التراحيل باستمرار..

وقبل أن ننهى حديثنا عن نشأة أشغال التراحيل فى مصر نقول فى إيجاز، أن أشغال التراحيل بدأت إكراهية ومقرونة بالسُخرة البغيضة ، ورغم تطورها فلم تواكبها علاقات اجتماعية متقدمة على الاطلاق، ولذلك فلن أغالى إن قلت أن العلاقات التى سادتها بها سمات من العبودية والإقطاعية بدليل تواجد الوظائف الرادعة السابقة الذكر التى كانت فى عصر العبودية وعهد الإقطاع، حيث كان الأسياد والملوك ينتقون لبعضهم الشغالة من العبيد ليجلبوهم وكلاء عنهم فى تنفيذ المشروعات، هؤلاء الوكلاء الذين كانوا يتحولون إلى سياط ملهبة على إخوتهم العبيد والأقنان، وكان الملك سليمان واحداً من الملوك الذين اهتموا بوجود هذه السياط البشرية الزاجرة عندما قام بتعيين ثلاثة آلاف وستمائة واحداً من الوكلاء مع تشغيل العبيد أثناء بناء قصره فى أورشليم.. الذي كان يسميه بيت الرب.. كما تنص أسفار التوراة..